



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة
الالكترونية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 1013

فداء يونس صدقي الأطرش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024م

مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة
الالكترونية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 1013

اعداد:

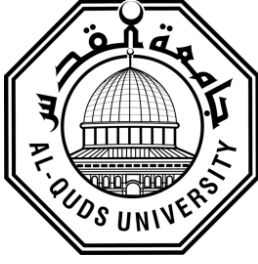
فداء يونس صدقي الأطرش

بكالوريوس محاسبة وضرائب جامعة القدس - فلسطين

المشرف: د. إبراهيم عتيق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص المحاسبة والضرائب/ كلية الأعمال والاقتصاد / جامعة القدس
القدس - فلسطين

2024م / 1445هـ



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الأعمال والاقتصاد

اجازة الرسالة

مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية في ضوء
معيار التدقيق الدولي رقم 1013

اسم الطالبة: فداء يونس صدقي الأطرش

الرقم الجامعي: 21712305

اشراف : الدكتور إبراهيم عتيق

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2024/5/29م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم :

- 1- رئيس لجنة المناقشة : الدكتور إبراهيم عتيق : التوقيع :
- 2- ممتحناً داخلياً : الدكتور كامل أبو كويك : التوقيع :
- 3- ممتحناً خارجياً : الدكتور غسان دعاس : التوقيع :

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024 م

الاهداء

الى الغائبة الحاضرة التي رسمت لنا طريق النجاح ورحلت

أمي رحمها الله

الى من أنار حياتنا بوجوده وعطائه

والذي أطال الله عمره

الى من كان السبب والعون لأكمل هذا المشوار

السند الذي كلما تعثرت أخذ بيدي نحو النجاح

زوجي الغالي قيदार

الى زهرات حياتي أطفالي

جنى، همام، لمى، محمد وأحمد

الى امي الثانية شقيقة الروح أختي أمانى وجميع أخوتي وأخواتي

ومسك الختام الى من زهد في هذه الدنيا فرحل

شقيقي الشهيد أحمد الأطرش رحمه الله

الذي ارتقي خلال اعداد هذه الرسالة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة: فداء يونس الأطرش

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأن هذه الدراسة قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ورد، وان هذه الدراسة وأي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أخرى أو معهد آخر.

التوقيع: Fida.A

فداء يونس صدقي الأطرش

التاريخ : 2024/5/29

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المصطفى الهادي، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ...

عند اللحظات الأخيرة يندثر العناء ويذول التعب، ولا بد أن يكن لأهل الفضل لنا كلمة فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، خالص شكري وامتناني لدكتور الفاضل الدكتور إبراهيم عتيق على ما جهوده الفاعلة وشرافه على هذا البحث، حيث ما بذل على بوقته وجهده فكل الشكر والعرفان.

الى الصرح العلمي الشامخ جامعتي جامعة القدس التي أعتز وأفخر بها.

وأقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة المتواضعة، وتقديم الملاحظات البناءة لها.

الي من أمسك بيدي، ويسر لي طريق العلم كلما يئست كان يبعث في نفسي الأمل والطموح لإنهاء هذه المرحلة، زوجي الحبيب قيدار .

الى صديقتي وزميلة الدراسة التي كانت مثالا للإخلاص والتعاون اعتدال سياج.

الى كل من كان سببا في وصولي الى هذه اللحظة واتمام هذا البحث وهذه المرحلة الدراسية من الأهل والأحباب والأصدقاء شكرا جزيلا.

أسأل الله ان يكن عملا مقبولا وأن ينفع به وأن يزدنا علما انه على ما نقول شهيد.

الباحثة: فداء يونس الأطرش

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات التدقيق اللازمة لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معيار التدقيق الدولي 1013.

ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، وزعت على مدققي الحسابات المعتمدين لدى جمعية تدقيق الحسابات في المحافظات الشمالية، وقد تم تحليل (80) استبانة صالحة للتحليل من أصل (120) استبانة، وتم ارتجاع (40) استبانة غير صالحة، واختبرت فرضيات الدراسة من خلال استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

ومن اهم نتائج الدراسة رفض جميع الفرضيات الصفرية التي نصت على عدم التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013 التي تشمل مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق العامة، ومعايير العمل الميداني، ومعايير اعداد التقارير.

وقد توصلت الدراسة أولا الى أن مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013 مرتفع جدا، حيث أنه يمتلك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وثانيا مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني أيضا مرتفع جدا، حيث أن لديه القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العميل لعمليات التجارة الالكترونية ، ولديه القدرة على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن التعامل بالتجارة الالكترونية، إضافة لقدرته على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول إلى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية ، وأن مدقق الحسابات يدرك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء أثناء إدخال البيانات التي تم حدوثها إلكترونيا على الحاسوب ، وإدراكه لأهمية توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الأحداث الاقتصادية إلكترونيا لدى العميل ، وإدراك مدى تأثير المجموعة الدفترية بأعمال التجارة الالكترونية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق لدى العميل ، وأخيرا توصلت الدراسة الى أن مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير لتدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية مرتفع جدا .

بناء على ما أظهرته الدراسة تم وضع مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التركيز على خطر عدم التزام الشركة بقانون الضريبة أثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية ، والتأكد من مدى قدرة نظام

الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الإلكترونية بشكل دقيق، إضافة لضرورة اجرائه الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير مصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الإلكترونية، وعليه الأخذ بعين الاعتبار بأن مسار المراجعة المتعلق بعمليات التجارة الإلكترونية قد لا يكون متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول إلى هذه البيانات يكن أكثر صعوبة وأن القوائم المالية تتأثر بالتجارة الإلكترونية.

identify audit requirements for auditing electronic commerce operations in the light of international auditing standard 1013

prepared by: fidaa alatrash

supervisor: Dr. ibrahim eatiq

Abstract

This study aimed to identify audit requirements for auditing electronic commerce operations in the light of international auditing standard 1013.

To achieve the study's objective, the researcher followed the analytical descriptive methodology, gathering data through a specially designed identification, which was distributed to the West Bank Audit Society's certified auditors (80) out of 225 certified auditors. The study's hypotheses were tested through the use of the SPSS statistical analysis program.

One of the most important findings of the study was the rejection of all zero hypotheses stating that auditors did not comply with the requirements of audit standard 1013, which included the auditor's adherence to general auditing standards, field work standards and reporting standards.

Based on the foregoing, the auditor adheres to the general qualification standards for auditing the accounts of dealers in electronic commerce established by international auditing standard 1013 and that it has the ability to quantify appropriate audit procedures for electronic commerce operations, The auditor has sufficient knowledge of the customer's environment as he recognizes the risks affecting financial lists as a result of the application of e-commerce strategies. The results also show that the auditor has the ability to deal with the risks of e-commerce, most notably the risk of foreign exchange translation because of relying on this type of trade. and the auditor has the ability to assess the internal control system and the ability to assess the internal control system's ability to ensure access to financial records related to electronic commerce, Added to its awareness of the importance of conducting additional tests to ensure the integrity of e-commerce operations by reviewing third-party transactions and balances and the auditor recognizes the importance of using evidentiary evidence through the availability of all documents proving the occurrence of economic events electronically with the client, The auditor also has important considerations in reviewing the accounting information system of the company dealing with electronic commerce, most notably the need to redesign the accounting information system in line with the electronic operation of computer data and its accessories. and finally demonstrate auditors' adherence to IAS and reporting standards for auditing companies dealing with electronic commerce.

According to the study, a series of recommendations have been developed, the most important of which is the need to focus on the risk of the company not complying with the tax law while performing e-commerce operations. In addition to the need to conduct additional tests to prevent unauthorized change in records associated with e-commerce operations, the internal control system is able to deal accurately with e-commerce operations, taking into account that the audit course on e-commerce operations may not be

available at the time of the audit and thus access to such data is more difficult and that financial statements are affected by e-commerce.

الفصل الاول:

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

ساهم ظهور شبكة الإنترنت بإزالة الحدود بين جميع دول العالم وجعل هذا العالم مثل قرية صغيرة، ولقد رافق هذا الظهور لشبكة الانترنت أدوات متعددة الأشكال والاهداف، وتعد التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الإنترنت والتي رافقتها تغيير جوهرى في بيئة الأعمال الخاصة بها، فمن جهة تعتبر أداة ذات طابع غير ملموس يسهل العمليات التجارية ، ومن جهة أخرى فلها طابع فريد من نوعه ، فعلى الرغم من ايجابياتها وتسهيلها للأمور التجارية الا انه للأسف يرافقها غياب الوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية في التجارة الالكترونية (قواسمي، 2019).

ولأن تدقيق الحسابات مهنة تعتمد على اصدار رأي محايد مدعم بالأدلة حول عدالة ومصداقية المعلومة المحاسبية التي هي مخرجات عمليات الكترونية فلا شك أن ذلك يتطلب الفهم الكافي والمعرفة الشاملة لطبيعة وخصائص هذه العمليات والنظام الخاضع له والتأكد من أن الرقابة التي من خلالها وعمليات المعالجة والمخرجات الناتجة تقوم على ضوابط رقابية سليمة وأن النظام الالكتروني غير مخترق وآمن (أبكر، 2018).

لذلك على مدقق الحسابات اكتساب المعرفة والمهارات العلمية والعملية اللازمة للتعامل مع هذه العمليات الالكترونية والتحكم في هذه النظم وتدقيقها ولأن مدقق الحسابات يستدل ويسترشد بمعايير مهنية لا بد من اتباع المدقق للمعايير الدولية المرتبطة بتدقيق بيئة العمل الالكتروني التي تضمن له صحة وسلامة آراؤه في مدى موثوقية وأمن المواقع الالكترونية للشركات التي تكلفه بهذه الخدمة (مراد، 2016).

وبما أن ظهور التجارة الإلكترونية ما زال يعتبر ظهوراً حديثاً خاصة في بيئة العمل المحاسبي والتدقيقي فقد قامت بعض الجمعيات والهيئات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق بإصدار بعض البيانات والإرشادات التي يمكن أن تمثل أساساً عملياً لعمل كل من المحاسبة ومراقبي الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية ونظراً لعدم وجود معايير خاصة بتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية يمكن أن يسترشد بها مراقبو الحسابات فإنه يمكن الاستفادة من بعض معايير التدقيق الدولية للاسترشاد بها من قبل مراقبي الحسابات للعمل في بيئة التجارة الإلكترونية اعتماداً على أن بيئة التجارة الإلكترونية لها صلة تامة ووثيقة ببيئة تقنيات المعلومات (السقا، ارشيد، 2016).

تناولت هذه الدراسة معيار التدقيق الدولي رقم 1013، للبحث في مدى التزام مدققي الحسابات بالمتطلبات التي يجب أن تتوفر في مدققي حسابات عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء هذا المعيار.

2.1 مشكلة الدراسة:

تفتقر عمليات التجارة الإلكترونية إلى التوثيق المستندي الورقي التقليدي، ووضوح مسار عملية التقرير المالي، وتعتبر هذه الحالة تحدي يجب التأقلم معه سواء بالنسبة للمدقق خلال قيامه بواجبه خاصة أن هذه الممارسات متزايدة من جهة ومتطورة بتطور نظم تكنولوجيا المعلومات، لذا فقد أصبح من الضروري على كل من النظام المحاسبي ونظام التدقيق إيجاد حلول واعتماد مبادئ ومعايير تكنولوجية متخصصة تعمل مع المفاهيم العامة جنباً إلى جنب في ظل التجارة التقليدية (قواسمي، 2019).

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تكمن في الاختلاف في آليات التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية في شكلها وطبيعتها عن الشكل المألوف للتجارة التقليدية، بالرغم من أن جوهر عملية التدقيق يبقى ثابتاً ويتمثل بإصدار تقرير فني يعكس مستوى عدالة القوائم المالية لنتيجة النشاط والمركز المالي، بحيث يضمن وجود أساس ملائم لاتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد.

ومن أجل تحقيق عملية التدقيق أهدافها المنشودة في ظل توسع عمليات التجارة الإلكترونية، تم إصدار المعايير الدولية التي تتعلق بعملية التدقيق الإلكتروني وخاصة معيار التدقيق الدولي رقم 1013 المرتبط بتأثير التجارة الإلكترونية على تدقيق البيانات المالية ويهدف هذا المعيار إلى وضع متطلبات وتوفير إرشادات بشأن عمليات تدقيق التجارة الإلكترونية.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالاجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

1. ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013؟

2. ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013؟
ويندرج من ضمن ذلك مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بامتلاكه المعرفة الكافية ببيئة العمل الالكترونية؟

ب- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتعامله مع مخاطر التجارة الالكترونية؟

ت- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتقييم نظم الرقابة الداخلية لمعالجة عمليات التجارة الالكترونية؟

ث- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بإجرائه الاختبارات الإضافية في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية؟

ج- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط باستخدامه لأدلة الاثبات التي تتناسب مع طبيعة عمليات التجارة الالكترونية؟

ح- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بالاعتبارات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بالحسبان عند مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية؟

2 ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير اعداد التقارير لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية الواردة في معيار التدقيق الدولي 1013؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- 1- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية والمحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013
- 2- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية والمحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013 ويندرج من هذا الهدف مجموعة اهداف فرعية:

- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بامتلاكه المعرفة الكافية ببيئة العمل الالكترونية.
- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتعامله مع مخاطر التجارة الالكترونية.
- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتقييم نظم الرقابة الداخلية لمعالجة عمليات التجارة الالكترونية.
- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بإجراءات الاختبارات الإضافية في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.
- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط باستخدامه لأدلة الاثبات التي تتناسب مع طبيعة عمليات التجارة الالكترونية.
- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بالاعتبارات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بالحسبان عند مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية.

- 3- التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير اعداد التقارير لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية الواردة بمعيار التدقيق الدولي 1013

4.1 حدود الدراسة

الحدود البشرية: مكاتب التدقيق في المحافظات الشمالية.

الحدود المكانية: مدققي الحسابات المعتمدين لدى جمعية تدقيق الحسابات.

الحدود الزمانية: 2023-2024 م.

5.1 مصطلحات الدراسة

1. التجارة الإلكترونية: هي عملية تنفيذ كل ما يتصل ببيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الانترنت بالإضافة الى الشبكات التجارية العالمية الأخرى (Toleuuly, other,2020).
2. التدقيق: عملية منظمة ومرتبطة تتضمن فحص السجلات والدفاتر التي يقوم بها شخص يسمى المدقق بالاعتماد على القوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية التي تحكم عمل الشركة لكي يتم تقديم رأي مستقل محايد حول عدالة القوائم المالية (Dalabih,Sharaira,2019).
3. معيار التدقيق الدولي رقم 1013: هو أحد البيانات الدولية للتدقيق والذي يهتم بدراسة تأثير التجارة الإلكترونية على تدقيق البيانات (الشوبكي، سليمان، 2012).
4. معايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق الدولي رقم 1013: هي المعايير الشخصية التي تتعلق بشخصية مدقق الحسابات من ناحية تأهيله علميا وعمليا، وتتمثل ب ضرورة امتلاك المدقق لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وكذلك مهارة تحديد الاجراء المناسب للتدقيق وحجمه وتوقيته(IFAC,ISA1013,2010).
5. معايير العمل الميداني المحددة بمعيار التدقيق الدولي رقم 1013: هي المعايير المرتبطة بواقع عملية التدقيق، بحيث تشمل المعرفة الكافية وبيئة العمل والمخاطر التي قد تواجه العميل وفهم نظام الرقابة الداخلية والتأكد منة سلامته واجراء الاختبارات الإضافية وجمع أدلة الاثبات المناسبة ومراجعة نظام المعلومات المحاسبي (IFAC,ISA1013,2010).
6. معايير اعداد التقارير المحددة بمعيار التدقيق الدولي رقم 1013: هي المعايير التي يجب أن يخضع رأي مدقق الحسابات لها أثناء اعداد التقرير، بحيث يوضح تقرير مدقق الحسابات فيما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (IFAC,ISA1013,2010).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المحور الاول: التدقيق

1.1.2 مفهوم التدقيق:

يعرف التدقيق على انه عملية منظمة تهدف الى جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بالأحداث الاقتصادية بهدف تحديد مدى التطابق بين النتائج والمعايير المحددة مسبقا (زقوت ، 2018).

أما دراسة (karlsen,2017) فقد عرفت التدقيق على أنه إجراءات منظمة تهدف للحصول على ادلة متعلقة بالأحداث الاقتصادية، وتقييمها بشكل موضوعي بهدف تحديد العلاقة بين هذه الأهداف والمعيار الموضوع مسبقا، وتوصيل النتيجة للمستفيدين.

وعليه يعرف التدقيق بكونه عملية يتم من خلالها فحص الدفاتر والسجلات والمستندات فحصا فنيا نقديا محايدا للتحقق من صحة العمليات المالية بالإضافة لإيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من عملية الفحص التي يعبر عنها بشكل تقرير مدقق الحسابات الذي يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه مستخدم المعلومات باتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق.

2.1.2 اهداف التدقيق:

تتمثل أهداف التدقيق بما يلي (Niemi,2018):

1. مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية وفقا لمعايير محددة مسبقا.
2. تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.
3. التأكد من دقة العمليات المالية المثبتة بالدفاتر لتحديد مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة.
4. ضبط وتقنين وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ الاعمال.
5. الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة اعمال الشركة من ربح او خسارة وعن مركزها المالي في نهاية مدة محددة.

وأضاف (زقوت،2018) على اهداف التدقيق الاتي:

1. ابداء الراي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية على نتيجة اعمال الشركة وفقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
2. تزويد إدارة الشركة بمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وإبراز نقاط القوة والضعف في هذا النظام.
3. تزويد مستخدمي القوائم المالية "المستثمرين الدائمين، البنوك، الدوائر الحكومية " بالبيانات المالية لمساعدتهم باتخاذ القرار للاستثمار او منح التسهيلات الائتمانية للشركة.

3.1.2 مراحل عملية التدقيق:

تمر عملية التدقيق بمجموعة من المراحل المتسلسلة التي من شأنها ان تمكن المدقق بالخروج برأي مناسب عن مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها لواقع الشركة، وتتمثل هذه المراحل بما يلي:

المرحلة الأولى: التخطيط والتوثيق لعملية التدقيق، وتحديد استراتيجية التدقيق الشاملة، ويتم من خلال هذه المرحلة دراسة تكاليف وعوائد عملية التدقيق قبل قبول مهمة التدقيق (Al sharayri,2017).

المرحلة الثانية: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، والتي يتم من خلالها الحصول على ادلة تدعم انواع الرقابة التي تساهم في تقدير المدقق لمخاطر الرقابة (Al sharayri,2017).

المرحلة الثالثة: تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة، وتتوقف هذه المرحلة على نتائج المرحلة الأولى والثانية بناء على الأدلة التي تم الوصول اليها وتقدير المخاطر، حيث يقوم المدقق في هذه المرحلة بتنفيذ الإجراءات التحليلية للتأكد من منطقية العمليات المالية والارصدة(Ghadhab,2019).

المرحلة الرابعة: استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المدقق، ويقوم المدقق بهذه المرحلة بالتأكد من مدى تنظيم عمله في جميع مراحل التدقيق والتأكد من التزامه ببرنامج التدقيق المخطط له، ويحتفظ المدقق بهذه المرحلة بملف يسجل به كل ما حصل عليه من معلومات(Ghadhab,2019).

4.1.2 التدقيق باستخدام الحاسوب :

هناك مجموعة من البرامج الحاسوبية التي يتم الاعتماد عليها في كافة مراحل التدقيق سواء كان ذلك بالتخطيط او بتنفيذ اختبارات الرقابة او الاختبارات التفصيلية، ومن اهم هذه البرامج ما يلي:

1. برامج التدقيق الخاصة:

تصمم هذه البرامج بشكل مخصص للقيام ببعض مهام التدقيق ويتم ذلك بالاستعانة بمصممي برامج العميل، وهناك مجموعة من الأمور التي يجب مراعاتها عند تصميم هذه البرامج تتمثل بما يلي (مراد،2016):

- أ. مناسبة هذه البرامج مع الهدف من مهمة التدقيق.
- ب. وصف كافة التفاصيل الخاصة بمهمة التدقيق لكي يتم اخذها بعين الاعتبار عند تصميم البرنامج.
- ت. اعداد خريطة تبين تسلسل العمليات من مدخلات وتشغيل ومخرجات.
- ث. تصميم البرنامج بما يتناسب مع الأمور الثلاثة التي تم ذكرها سابقاً.
- ج. القيام باختبار البرنامج للتأكد من مدى مناسبه لتحقيق الأهداف.

2. برامج التدقيق العامة:

تعتبر هذه البرامج عامة غير مخصصة لتطبيق معين او عميل معين، بل يتم استخدامها على مدى واسع من العملاء والتطبيقات، بحيث تهدف هذه البرامج لأجراء اختبارات للتأكد من صحة الأرصدة والمجاميع للعمليات المالية مثل المخصصات والخصم والنسب المالية(مطاحن،2019).

5.1.2 تدقيق الحسابات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات:

يطلق على عملية استخدام التكنولوجيا في تدقيق الحسابات ب "Audit Automation"، التي تعني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق اعمال التدقيق ، وتعرف أيضا بانها مجموعة وسائل الكترونية تستخدم لتجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ، وتنص الفقرة رقم "12" من المعيار الدولي رقم 401 على انه لا تتغير اهداف التدقيق المحددة للمدقق سواء تم معالجة البيانات المحاسبية يدويا او عن طريق استخدام الحاسب الالكتروني ، الا ان استخدام الحاسب الالكتروني يغير من كيفية معالجة وتخزين واسترجاع البيانات المالية (زقوت،2018).

6.1.2 اهداف التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات:

تتمثل اهداف تدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يلي (يونس، بشير، 2019):

1. التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية وأجهزة الحاسوب الالكتروني والشبكات وحمائتهم من الوصول غير المصرح للقيام بالنسخ او التعديل او التدمير.
2. التأكد من ان عملية معالجة البيانات المالية التي تعرض بشكل الكتروني تتم بشكل دقيق وكامل.
3. التأكد من ان البيانات التي بها أخطاء يتم تمييزها ومعالجتها وفقا للمعايير المحاسبية.
4. التأكد من ان ملفات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.

7.1.2 التدقيق في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات:

يركز المدقق اهتمامه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وتحليل المعلومات على النواحي الاتية:

1. التدقيق السابق على المدخلات: ويتمثل هذا التدقيق في تدقيق الدورات المستندية؛ من خلال حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات ومراجعتها، المقارنة بين الإجمالي والتفاصيل، استخدام أسلوب الأرقام المسلسلة في ادخال البيانات، توثيق البيانات الداخلة من جهة او شخص مسؤول. (شكر، 2018)
2. التدقيق على البيانات الداخلة الى الحاسوب: ويقوم المدقق في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات التي تتمثل بالتأكد من صحة البيانات المقدمة الى قسم اعداد البيانات بقسم الحاسبات الالكترونية من خلال مراجعتها الى المستندات، التأكد من صحة البيانات والتعليمات المطلوب اتباعها عند القيام بتشغيل البيانات، وذلك من خلال دراسة برامج الحاسوب والتأكد من سلامتها، التأكد من ان الإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت الى البرنامج المخزن في الحاسوب بعد موافقة الجهات المخولة بذلك. (زقوت، 2016)
3. التدقيق على برامج الحاسوب المستخدمة في تشغيل وتحليل وعرض المعلومات، ويمكن للمدقق في هذه المرحلة التأكد من ان البيانات المخزنة داخل الحاسوب مطابقة للأصل من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتمثل بالتأكد من صحة تقييم البرنامج، سلامة أداء الحاسب الالكتروني، سلامة أوامر التشغيل من المنظور المحاسبي، وجود وسائل التحكم الذاتي داخل البرنامج، صحة التعديلات المدخلة على برامج الحاسوب، اختبار برامج الحاسوب التي تستخدمها الشركة عن طريق ادخال بيانات تجريبية الى الحاسوب وتشغيلها مرة أخرى باستخدام الأساليب اليدوية ومن ثم مقارنة نتائج الحاليتين. (عبد الماجد ، 2016)

4. التدقيق على المخرجات من المعلومات وطريقة عرضها وتفسيرها، ويقوم المدقق في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات التي تتمثل بمطابقة المعلومات الواجب ان تكن من ناحية التصميم والواقعية مع المخرجات الفعلية، التأكد من ان تفسير المحاسب مستندا الى ارقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسوب لمنع التلاعب في تفسير المعلومات. (Alzoubi,) 2016 .

8,1,2 إجراءات التدقيق للأنظمة المحاسبية المحوسبة:

تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات بما يلي (العبيدي، 2016):

1. التدقيق حول الحاسب الالكتروني، ويكون ذلك من خلال التأكد من صحة المعلومات الداخلة بمراجعتها على المستندات وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من سلامتها.
2. التدقيق داخل الحاسب الالكتروني، حيث يقوم المدقق بالتأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد من خلال المقارنة بين التشغيل اليدوي والتشغيل الالكتروني للبيانات، او من خلال تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج حاسوب اخر واجراء مقارنة بين النتائج.
3. التدقيق باستخدام الحاسب الالكتروني، حيث يقوم المدقق بمجموعة من الإجراءات التي تتمثل بالتحقق من صحة العمليات الحسابية، استخراج الأرصدة الشاذة، تحليل الأرصدة التي تزيد او تقل عن ارقام محددة، تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة، الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية للمعلومات.

9.1.2 معايير التدقيق:

ترجع بداية اصدار معايير التدقيق الى اواخر الثلاثينات وبداية الاربعينيات من القرن العشرين، وقد تشاركت مجموعة من المنظمات من اجل وضع هذه المعايير، ومن اهم هذه المنظمات AICPA (American Institute of Certified Public Accountants) (معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي) ، حيث قام هذا المعهد بوضع تسعة معايير تدقيق في عام 1939 ، واستكمالها بوضع المعيار العاشر عام 1945، وتم إعادة صياغة هذه المعايير عام 1998 ، وفي عام 2009 قام المجلس (International Auditing and Assurance Standards Board) IAASB (معيار التدقيق والضمان الدولي) بإعادة صياغة أربعة من معايير التدقيق تمثلت بمعيار التدقيق الدولي رقم 240 ورقم 300 و315 و330 (يونس، بشير ، 2019).

وقد قسم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي هذه المعايير الى ثلاثة اقسام:

1- المعايير العامة:

المعايير العامة والتي يطلق عليها مسمى المعايير الشخصية كونها تتعلق بشخصية مدقق الحسابات من ناحية تأهيله علمياً وعملياً، وتتمثل هذه المعايير بالتعليم، التدريب، اكتساب الخبرة، واستقلال المدقق في ممارسة عمله، بذل العناية المهنية من قبل مدقق الحسابات من أجل انجاز عملية التدقيق بالشكل اللازم للحصول على الثقة من جميع الأطراف وكتابة تقرير مدقق الحسابات حياد الاتجاه الذهني (النعسان، 2018).

2- معايير العمل الميداني:

تتمثل معايير العمل الميداني بالتخطيط لعملية التدقيق والاشراف التام عليها، دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، الحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة لإنجاز عملية التدقيق. (النعسان، 2018)

وأضافت دراسة (مازون، 2011) أن من أهم معايير العمل الميداني التخطيط والاشراف الملائمين والذي يعنى بأنه يجب على المدقق وضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم مع بيئة الشركة، بالإضافة إلى الفهم الكافي للرقابة الداخلية بحيث يجب على مدقق الحسابات دراسة نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة والتأكد من مدى سلامته، هذا بالإضافة إلى جمع أدلة التدقيق الكافية بحيث يحصل المدقق على الأدلة الكافية بشرط أن تكون قابلة للتحقيق حتى يستند عليها في ابداء رأيه حول القوائم المالية.

كما تهدف هذه المعايير الى الحصول على ادلة كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسار والمصادقات بهدف ابداء راي محايد حول عدالة القوائم المالية، ويجب ان تكن هذه الأدلة كافية من حيث الكم والكيف (Ghadhab,2019).

1- معايير ابداء الراي:

وتتمثل هذه المجموعة بمعايير إعداد التقرير مدقق الحسابات والتي تتمثل بأن يوضح تقرير مدقق الحسابات فيما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، بالإضافة إلى أن تكون هذه المبادئ مطبقة لدى الشركة بثبات وتجانس من فترة إلى أخرى أو الإشارة إلى غير ذلك، وأن يبين هذا التقرير افصاحاً كاملاً عن الحقائق المالية الإشارة إليها، بالإضافة إلى ذلك أن يبين هذا التقرير رأي مدقق الحسابات الخارجي المستقل على القوائم المالية كوحدة واحدة، وأن يوضح الأسباب في حال كان وضع الشركة على خلاف ذل. (النعسان، 2018)

وأضافت دراسة (مازون، 2011) أن أهم معايير إعداد التقرير مدقق الحسابات مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بحيث يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ثلاثة مجموعات أساسية، مجموعة المبادئ العامة والتي يمكن اجمالها بمبدأ الحيطة والحذر، مبدأ الثبات، مبدأ الشمول، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الإفصاح.

هذا بالإضافة إلى معيار مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بحيث يجب أن يشير المدقق في تقديره إلى استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، والغاية من هذا الاثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات إلى جانب مبدأ الإفصاح الكافي والمقصود بذلك أن يركز الإفصاح على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفاصيل غير المجدية.

تصنيف إلى ذلك معيار إبداء الرأي بحيث يتضمن التقدير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة موضوع القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة، وفي حال امتنع المدقق عن إبداء رأيه فإنه يتوجب عليه توضيح أسباب هذا الامتناع.

10.1.2 رأي المدقق:

وبالنسبة لرأي المدقق أضافت دراسة (رواني، 2018) أن للمدقق أربعة أشكال من ابداء الرأي، الرأي الغير متحفظ ويسمى بالتقرير النظيف بحيث يبين أن القوائم المالية قدمت بشكل عادي وتعتبر عن نتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، الرأي المقيد ويسمى بالتقرير التحفظي أي أن الرأي مقيد باستثناء نظراً لوجود تحفظات فيما تحويه القوائم المالية، الرأي المعاكس، ويسمى بالتقرير السالب كون القوائم المالية لا تقدم بشكل عادل المركز المالي بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أما الامتناع عن الرأي بمعنى أن المدقق يمتنع عن ابداء رأيه بخصوص القوائم المالية.

جاءت هذه المعايير لتؤكد ان تقرير مدقق الحسابات يجب ان ينص على ان القوائم المالية اعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً " GAAP "، كما تفترض هذه المعايير انه يجب ان تحتوي القوائم المالية على البيانات والافصاحات التي يجب اعلام القارئ بها، وأخيراً يجب ان يحتوي التقرير على رأي المدقق بالقوائم المالية فيما إذا كانت تعبر بشكل عادل عن الوضع المالي للشركة (سيسالم، 2018).

2.2 المحور الثاني: التجارة الإلكترونية

1.2.2 مفهوم التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية تمثل احد اهم مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في تسهيل القيام بالعمليات التجارية التي يكون بها طرفي العقد ليس له علاقة مباشرة مع بعضهم البعض، وإنما يكون بينهم وسيط الكتروني والتي تتمثل بمقومات شبكة الانترنت ، والتي تعتبر أساسها الوثائق الإلكترونية وليس الورقية، والتوقيع الذي يوضع على العقد الإلكتروني هو توقيع الكتروني ، ويمكن ان تكون التجارة الإلكترونية عقود بين شركات مع بعضها البعض او بين شركات وافراد، او بين شركات وحكومات ، الامر الذي ساهم بتوسيع دائرة التعامل بين الجميع (مراد،2016).

وعليه تعرف التجارة الإلكترونية بأنها عملية تنفيذ كل ما يتصل ببيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الانترنت بالإضافة الى الشبكات التجارية العالمية الأخرى، وتشمل هذه العمليات الإعلان عن السلع والبضائع والمعلومات عن السلع والبضائع، عمليات توزيع وتسليم السلع، دفع الالتزامات المالية، ابرام العقود وعقد الصفقات والتفاوض بين المشتري والبائع، الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن (Touleuule,other,2020).

2.2.2 التطور التاريخي للتجارة الإلكترونية:

بدأت التجارة الإلكترونية بمجموعة من مراحل التطور التاريخي التي تمثلت بما يلي:

المرحلة الأولى:

تمثلت بدايات التجارة الإلكترونية بأوائل السبعينات من القرن الماضي التي كان أشهرها تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال، ومن ثم ظهر التبادل الإلكتروني للبيانات الذي من شأنه جعل التجارة الإلكترونية تعمل معاملات أخرى الى جانب المعاملات المالية، وبعد ذلك ظهرت تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية (Smith,2019).

المرحلة الثانية:

وفي هذه المرحلة تحول الانترنت الى وسيلة لتحقيق الأرباح في العقد الأخير من القرن العشرين، فمذ عام 1995 ظهرت الإعلانات على الانترنت وانشاء مواقع للشركات على شبكة الانترنت (القواسمي،2019).

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة كانت بداية ظهور الويب، وبدأت الشركات في هذه المرحلة باستخدام البريد الإلكتروني لإنشاء مواقع ويب لعرض أنشطتها ومنتجاتها، وتم تطوير تقنيات الاتصال الشبكية واستخدام بطاقات الائتمان في دفع قيمة البضاعة، وفي هذه المرحلة انتقلت المواقع من مرحلة الإعلانات الى البيع لاختيار البضائع ومراسلة البائع وتحصيل قيمة البضاعة (أبكر، 2018).

المرحلة الرابعة:

ظهرت شركات التجارة دوت كوم كمواقع مستقلة متخصصة في التجارة الإلكترونية وفي عرض المنتجات مقابل الحصول على نسبة من قيمة المبيعات (أبكر، 2018).

3.2.2. خصائص التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها بما يلي (محيسن، 2017):

1. الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف أنواعها.
2. إعادة هيكلة المؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف والتركيز على مهارات الموظفين في استخدام تكنولوجيا المعلومات.
3. الاتمته الكاملة لجميع العمليات الإدارية داخل الشركة، بحيث يتم البحث عن معلومات المنتج من خلال صفحات الويب ومعرفة سعره، ومن ثم طلبه من خلال البريد الإلكتروني ويتم تسليمه من خلال البريد ودفع سعره من خلال قاعدة بيانات مبرمجة.
4. الشفافية والوضوح بكافة المعاملات التي تجريها الشركة.
5. كسب العميل من خلال التعامل الذكي لتلبية متطلباته من اجل المحافظة عليه.

4.2.2. أشكال التجارة الإلكترونية:

يمكن تقسيم عمليات التعامل التجاري الإلكتروني بين الأفراد والمؤسسات والشركات والإدارات الحكومية الى ثلاثة أنواع رئيسية (مراد، 2016):

1. التجارة بين مجموعات قطاع الاعمال التجارية وبعضها أي من شركة الى شركة.
2. التجارة بين مجموعات قطاع الاعمال التجارية والافراد، أي من شركة الى عميل.
3. التجارة بين قطاع الحكومة والافراد، وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية.

5.2.2 العوامل التي أدت الى زيادة الاهتمام بالتجارة الإلكترونية:

هناك عدد من العوامل التي ساهمت بزيادة الحاجة للتجارة الإلكترونية والتي تتمثل بما يلي (قواسمي، 2019):

1. حاجة الشركة الى إيجاد أسلوب تسويق فعال واختصار الهياكل التنظيمية وتقليل تكاليف التخزين والدعاية والاعلان.
2. حاجة المستهلك الى تسهيل وتقليل الإجراءات في المعاملات وسرعة تنفيذ المعاملات وإمكانية الوقوف على كل المصروفات بالأسواق.

6.2.2 نظام الدفع والسداد بالتجارة الإلكترونية:

هناك مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المؤسسات كوسيلة للدفع، والتي تتمثل بما يلي:

1. النقود البلاستيكية: وتتمثل بالبطاقات البلاستيكية المغناطيسية، ومن اهم الأمثلة عليها (هاني، 2016):
 - أ. بطاقات الدفع: وهي البطاقات التي تعتمد على وجود ارصدة فعلية للشركة لدى البنك، وتتميز هذه البطاقات في توفير الجهد والوقت للشركة (هاني، 2016).
 - ب. البطاقات الائتمانية: والتي يتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان بحيث تصدرها البنوك للمؤسسات بالتعاون مع شركات دفع دولية، بحيث يتم سداد قيمتها لاحقاً، بناء على الاتفاق بين البنك والشركة (هاني، 2016).
2. النقود الإلكترونية: هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن في مكان امن على جهاز الكمبيوتر الخاص بالشركة يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن استخدام هذه المحفظة بالقيام بعمليات البيع والشراء والتحويل، الا ان من اهم معوقات النقود الإلكترونية عدم تطبيق المبادئ الخاصة بالنقود الإلكترونية، مما يؤدي الى حدوث فجوة وعدم وجود معيار معتمد للقياس المحاسبي (منصر، واخرون، 2018).

7.2.2 مراحل تنفيذ عملية التجارة الإلكترونية:

يتم تنفيذ عملية التجارة الإلكترونية من خلال أربعة مراحل أساسية تتمثل بما يلي:

1. توفير المعلومات اللازمة لإتمام الصفقات: للقيام بعملية التجارة الإلكترونية لا بد من توافر مجموعة من المعلومات وتداولها بين المتعاملين بيعا وشراء للسلع والخدمات في جميع الأسواق العالمية والمحلية من خلال شبكة الانترنت (عبيد، 2016).
2. عقد الصفقات التجارية بين البائع والمشتري: تعتبر هذه الخطوة أهم الخطوات اللازمة لإتمام عملية البيع والشراء الإلكتروني، بحيث يتم تبادل الأداء والمناقشات الخاصة بأسعار وتكلفة السداد بين البائع والمشتري عن طريق البريد الإلكتروني ومن ثم إبرام العقود ونقل المستندات الخاصة بهذه العملية عبر البريد الإلكتروني (أرشيد، 2016).
3. التبادل التجاري للسلع والخدمات التي يتم شرائها: بحيث يتم بهذه المرحلة التبادل التجاري لبعض السلع التي تتمثل بالكتب والبحوث والرسومات الهندسية، والبرامج الحاسوبية والخرائط الإلكترونية (مطاحن، 2019).
4. مرحلة سداد الالتزامات: وهنا يأتي دور البنوك في نشر الثقة بين المتعاملين في التجارة الإلكترونية من خلال تطبيق فكرة النقود الإلكترونية التي يقوم المشتري من خلالها بسداد التزاماته عن طريق البنك، وكل ذلك من خلال الشبكة الدولية للمعلومات، وبهذا تكون مراحل التبادل الإلكتروني مراحل متداخلة مرتبطة مع بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للتجارة الإلكترونية (محسين، 2017).

8.2.2 التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال:

هناك مجموعة من التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال التي يعمل بها المحاسب والمدقق والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. هيكلية الشركة: أحدثت التجارة الإلكترونية تغييرات جوهرية على هيكلية الشركة بحيث أصبحت ذات طابع تكنولوجي بالكامل، بعد أن كانت ذات طابع تقليدي في عمليات البيع والشراء (مطاحن، 2019).
2. موقع الأعمال: بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أصبح أي شخص من أي مكان يستطيع إتمام الجزء الأكبر من صفقات البيع والشراء من خلال جهاز الكمبيوتر مقارنة بالنظام التقليدي الذي كان يتم تداول الأعمال به في أماكن وأسواق محددة (مطاحن، 2019).

3. قنوات التوزيع: تعددت قنوات التوزيع وتشابهت في ظل التجارة الإلكترونية على عكس النظام التقليدي الذي كان تقتصر قنوات التوزيع به على نقطة بيعه (مطاحن، 2019).
4. تعدد اشكال وسائط البيع في ظل التجارة الإلكترونية، أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محاسبية صوتية ومرئية على عكس النظام التقليدي الذي كانت وسائط البيع به تقتصر على اشخاص مؤهلين فقط (محسين، 2017).
5. العلاقة مع الشركاء والزبائن: في ظل التجارة الإلكترونية أصبحت العلاقة ذات طابع رقمي على عكس النظام التقليدي الذي كانت العلاقة بين الشركاء والعملاء علاقة مباشرة، وفي المقابل كانت العلاقة مباشرة بين الشركاء والزبائن في الأسلوب التقليدي (مراد، 2016).
6. الية التسديد: في ظل التجارة الإلكترونية أصبحت الية التسديد عبر شبكة الانترنت وشبكات البنوك الإلكترونية على عكس النظام التقليدي الذي كانت الية السداد تقتصر على اللقاء المباشر بين البائع والمشتري (مراد، 2016).
7. حساب ودفع الضرائب: في ظل التجارة الإلكترونية أصبحت مشكلة الاعتراف بالدخل اعلى في ظل غياب الامن على العمليات الإلكترونية، الامر الذي يساهم في زيادة فرصة التهرب الضريبي بشكل أكبر من النظام التقليدي (محسين، 2017).

9.2.2 مزايا التجارة الإلكترونية:

تناولت العديد من الدراسات مميزات التجارة الإلكترونية والتي من أهمها اعتمادها نمطاً رئيساً للنشاط التجاري بشكل فائق السرعة، الامر الذي يساهم في زيادة المبيعات وخفض التكلفة وزيادة الأرباح، هذا بالإضافة الى ان التجارة الإلكترونية تمد المشتريين بمدى أوسع من الخيارات مقارنة بالتجارة التقليدية، هذا بالإضافة الى انه تكون مفاوضات السعر وشروط التسليم أسهل في التجارة الإلكترونية بانها تتم عن طريق الانترنت (أبكر، 2018) (مراد، 2016).

10.2.2 عيوب التجارة الإلكترونية:

يمكن تلخيص عيوب التجارة الإلكترونية في سرعة تزيف البطاقات الائتمانية، وغياب التعامل الورقي الذي يهدد مصالح الشركات نتيجة لإمكانية تزيف البيانات والتلاعب بالفواتير، بالإضافة الى صعوبة التحقق من هوية المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، نظراً لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء، بالإضافة الى إمكانية حدوث اختراقات في شبكة الانترنت الامر الذي يؤدي الى فضح اسرار العملاء والشركات (منصر واخرون، 2018) (القواسمي، 2019).

11.2.2 التوقيع الإلكتروني:

يختلف تعريف التوقيع الإلكتروني باختلاف النظرة اليه، فمنهم من يعرفه بناء على الرسائل التي يقوم بها، ومنهم ما يعرفه بناء على الوظيفة التي يؤديها، ومنهم ما يعرفه بناء على التطبيقات العملية للتوقيع، الا انه بالإجمال يمكن تعريف التوقيع الإلكتروني على انه الرقم السري الذي يتم إدخاله في جهاز الحاسب عن طريق وسائل الادخال حتى يتم انجاز المعاملات باتباع إجراءات محددة متفق عليها بين الأطراف وضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها بين طرفي العلاقة القانونية (Zhu,2016).

12.2.2 واقع التجارة الالكترونية في فلسطين:

يجمع المهتمون في قضايا التجارة الالكترونية في الواقع الفلسطيني على محدودية حجم التجارة الالكترونية، وعلى غياب البيئة القانونية التي تنظم عمل الأنشطة التجارية المختلفة، وان كل العمليات التجارية الالكترونية التي تتم في دولة فلسطين تكون في ظل فراغ قانوني، هذا الى جانب غياب ثقافة الشراء عبر الانترنت نتيجة لمحدودية السوق وثقافة المجتمع المتعلقة بضرورة رؤية المنتج ماديا قبل شراؤه، إضافة الى الخشية من ظهور النقود الالكترونية التي قد تسهل عملية غسل الأموال، وكذلك خطر تسرب معلومات الشركات ومراسلاتها بالإضافة الى عمليات الدفع الالكتروني حيث يستغل بعضهم رقم بطاقة ائتمان المشتري، أو قد يتم التعامل مع جهات غير موجودة بالواقع . (القواسمي،2019).

وأضافت دراسة (القوقا واخرون، 2017) أن هناك عدة عوامل تعيق عمل التجارة الالكترونية في فلسطين تتمثل بالعوامل السياسية التي تشمل الوضع السياسي القائم الغير مستقر، حيث تعوق نمو التبادل التجاري العربي بسبب الحواجز الجمركية إضافة للعلاقات السياسية بين البلدان العربية، والعوامل القانونية التي تتضمن عدم وجود وعي لدى المشرعين الفلسطينيين حول طبيعة عمل التجارة الالكترونية ، وعدم وجود قانون رادع لعمليات الاحتيال، إضافة الى قصور القانون الضريبي الدولي لموضوع التجارة الالكترونية، والعوامل التكنولوجية التي تشمل قلة المهارات التقنية لدى الموظفين ، وعدم توفر بنية تكنولوجية متطورة للاتصالات ونظم تقنية لإدارتها، و العوامل المادية التي تتمثل بعدم جاهزية البنية التحتية للشركة إضافة الى ان التجارة الالكترونية تفرض على الشركات الالتزام بمعايير الجودة والحاجة لتغيير الهيكل التنظيمي والحاجة لاستقطاب موظفين جدد، والمعوقات البشرية التي تتمثل بعدم وجود شركات فلسطينية كثيرة تتعامل بتطبيقات التجارة الالكترونية، وقلة الوعي لدى المدراء بأهمية التجارة الالكترونية، وقلة وعي الموظفين بتطبيقاتها وعدم وجود ثقة لدى المستخدمين بتطبيقاتها.

ويمكن التعبير عن واقع التجارة الالكترونية في فلسطين من خلال مواقع التجارة الالكترونية التي لا تعود لشركات، وإنما هي عبارة عن جهود فردية لأشخاص حملوا أفكار ريادية متعلقة بالتجارة الالكترونية وطبقوها على أرض الواقع، إلا أنهم واجهوا مجموعة مشاكل تمثلت بتوفير الية الدفع والسداد الالكترونية ، مما جعل هذه المواقع مقتصرة على كونها وسيط تجاري ينقصه الكثير ليأخذ الدور الكامل للتجارة الالكترونية ، ومن اهم هذه المواقع موقع بوابة فلسطين (مراد،2016).

3.2 المحور الثالث:

1.3.2 معايير التدقيق ذات العلاقة بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية:

يمكن تعريف معايير التدقيق على أنها إرشادات ومفاهيم وإجراءات وسلوكيات مهنية يجب أن يراعيها مدقق الحسابات لكي تساعده في إنجاز عمله بالجودة الملائمة، وهي تعتبر أداة للحكم على جودة عمله في ضوء مدى توافرها والاعتماد عليها أثناء العمل، إلا أنه ومع ظهور التجارة الالكترونية استوجب على بعض الجمعيات والهيئات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق بإصدار بعض البيانات والارشادات التي يمكن أن تمثل أساساً للمدققين في بيئة التجارة الالكترونية، وأفادت الدراسات السابقة بأنه يمكن الاستفادة من بعض معايير التدقيق الدولية للاسترشاد بها من قبل مدققي الحسابات اعتماداً على أن بيئة التجارة الالكترونية لها صلة تامة ووثيقة ببيئة التقنيات والمعلومات وملاحظة أن غالبية هذه المعايير تركز على تقنية الحواسيب. (عبد الماجد، 2015).

وتتمثل هذه المعايير بما يلي (السقا، ارشيد، 2016):

أولاً: مجموعة المعايير الخاصة ببيئة الحاسوب

تشمل هذه المجموعة المعايير التي يمكن أن يتبعها مدقق الحسابات عند أداء عمله في تدقيق حسابات الشركات التي تستخدم الحواسيب لجزء من نظم المعلومات الخاصة بها من أهمها:

1. مجموعة المعايير الصادرة عن لجنة تطبيقات التدقيق الدولية، والتي تتضمن:

أ. المعيار الذي يخص بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب والتي تشمل

(الحسابات الشخصية المستقلة، وأنظم الحسابات المباشرة، وأنظم قاعدة البيانات) وقد

أصدرت هذه المعايير عام 1987م.

ب. المعيار الذي يخص تقدير المخاطر والرقابة الداخلية، والمعيار الذي يخص طرق التدقيق

لمساعدة الحاسوب، وقد أصدرت هذان المعيارين عام 1992.

2. مجموعة معايير التدقيق الدولية الصادرة عن لجنة معايير التدقيق الدولية عام 1997، والتي تتضمن؛ معيار 400 تقدير المخاطر والرقابة الداخلية، معيار 401 التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، معيار 620 الاستفادة من عمل الخبير.

3. مجموعة المعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تتضمن كل من:

أ. معيار التدقيق رقم 80 بعنوان قضايا الاثبات في البيئة الالكترونية.

ب. معيار التدقيق رقم 94 بعنوان أثر تقنية المعلومات على أهمية الرقابة الداخلية عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية.

ثانياً: مجموعة المعايير الخاصة ببيئة التجارة الالكترونية والتي تتضمن:

أولاً: معيار التدقيق الدولي رقم 1013 الذي يتحدث عن التجارة الالكترونية-التأثير على تدقيق البيانات المالية الصادر في 2002م.

ثانياً: مجموعة المعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين في عام 2002 والتي ركزت على إمكانية توفير خدمات الثقة في المواقع web rust للشركات التي تعمل بالتجارة الالكترونية توضح مفهوم التجارة الالكترونية، والمخاطر المرافقة للتعامل في التجارة الالكترونية، المبادئ الكفيلة لحماية صفحات التصفح عبر الانترنت والتي تتمثل بالحماية، جاهزية لنظام سلامة وتكامل الاجراءات، الخصوصية على الشبكة، السرعة، وكيفية توفير الضمانات التي يمكن أن تساهم في تقليل مخاطر التعامل بالتجارة الالكترونية، حيث من خلاله تم إصدار دليل التدقيق الارشادي الصادر عن مجلس معايير التدقيق التابع لمؤسسة بحوث المحاسبين الاسترالية عام 2002 بعنوان:

Electronic Commerce- effect on the Audit of Financial Report

وقد ركز هذا الدليل على مساعدة مدقي الحسابات في تدقيق القوائم المالية للشركات المتعاملة على الانترنت، بالإضافة إلى أنه يحدد مسائل خاصة لمساعدة مدقق الحسابات لنعرض تكوين رأي بشأن القوائم المالية نظراً لأهمية التجارة الالكترونية لأنشطة الأعمال وتأثيرها على تقييم المدقق للحظر

ثالثاً: معيار تدقيق نظم المعلومات الصادر عن جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات والخاص بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية والذي ركز على توفير إرشادات وتوجيهات التجارة الالكترونية، هذا إلى جانب الاستعانة بإرشادات أخرى في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية إلى جانب هذا المعيار والتي تشمل؛ (التوجيهات المتعلقة بنظم تخطيط موارد الشركات، المتعلق بأعمال التجارة الالكترونية بين شركات الأعمال والأفراد، المتعلق بالبنوك الالكترونية عبر شبكة الانترنت، المتعلق بالشيكات

الالكترونية الخاصة، المتعلق بالاعتبارات العامة لاستخدام الانترنت، إجراءات الحماية، إطار أهداف الرقابة على تقنيات المعلومات.

ومن خلال ما تقدم نؤكد على عدم وجود معيار خاص بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية صادر عن إحدى الجمعيات المهنية المختصة بمراقبة الحسابات، نظراً (سليمان، الشوبكي، 2012):

1. لعدم إمكانية الاعتماد على بعض المعايير والإرشادات فيما يتعلق ببعض الإجراءات الخاصة ببيئة الأعمال الالكترونية على اعتبار أن بيئة التجارة الالكترونية تمثل جزءاً منها، التطورات المتلاحقة ببيئة التجارة الالكترونية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة إصدار معيار خاص بتدقيق التجارة الالكترونية.

2. أن إصدار معيار واحد خاص بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية لا يمكن أن يلبي الهدف حيث يلزم الأمر إصدار عدة معايير نظراً لطبيعته وخصومته وحدائثه العمليات التي تمارسها الوحدات الاقتصادية في بيئة التجارة الالكترونية.

3. أن هناك حاجة ماسة لإصدار معايير محاسبية خاصة للعمل المحاسبي في بيئة التجارة الالكترونية التي من شأنها أن تساهم في تسهيل عمل مراقب الحسابات عند قيامه بأداء عمله بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية للشركات التي تمارس أعمالها في بيئة التجارة الالكترونية.

2.3.2. المتطلبات العلمية والعملية لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية:

يمكن تحديد المتطلبات العلمية والعملية التي يجب أن تتوفر في مراقب الحسابات لكي يتمكن من تدقيق عمليات التجارة الالكترونية بالاعتماد على مجموعة من معايير التدقيق الصادرة عن الجمعيات والهيئات المهنية الدولية وبما يتناسب مع مجموعة معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً والتي تتمثل بما يلي (عبد الماجد، 2015):

أولاً: التأهيل العلمي والعملية لمدقق الحسابات في بيئة تقنيات المعلومات: حيث يجب على مدقق الحسابات أن يكن مؤهلاً علمياً وعملياً بما يتناسب مع حجم التطورات التقنية وامكانيات التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات التي تتطلبها العلمي في بيئة التجارة الالكترونية وذلك من خلال الآتي:

- ضرورة التزود بالمعرفة التقنية والتي تشمل التعامل مع التطورات المعاصرة الحديثة التي تتعلق بمراقبة الحسابات والتي تتمثل، التشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات واستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية في اختيار وتقييم العينة والجودة الشاملة لخدمة مراقبة الحسابات، الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والاقليمية في توصيل المعلومات،

ولكي يتمكن المدقق من تقييم جميع معاملات التجارة الالكترونية والسيطرة عليه أصبح لازماً عليه الاطلاع بالمفاهيم الحديثة المترابطة معها والتي تتمثل باتفاقيات تبادل البيانات العمليات الالكترونية الآمن، الترخيص الالكتروني، البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية، رموز العمليات، البطاقات الذكية، النقد الالكتروني، نقطة البيع.

- الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات، والتي تتضمن التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات، التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بتدقيق الحسابات التي يمكن أن يعدها مراقب الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض تدقيق الحسابات.
- مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة ومراقبة الحسابات.

ثانياً: بذل العناية المهنية اللازمة:

حيث يتطلب من مدقق الحسابات ضرورة توافر درجة من الخبرة والمعرفة في مجال تشغيل البيانات نظراً لاعتماد التجارة الالكترونية بشكل أساسي على استخدام الحواسيب في عمليات التوزيع والنشر والافصاح الالكتروني الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات تطور مهاراته لكي يتمكن من إبداء الرأي الغني المحايد، ويمكن أن توضح مقدار بذل العناية المهنية اللازمة في بيئة التجارة الالكترونية من خلال ما يمتلكه من معرفة علمية وعملية بممارسات التجارة الالكترونية وتأثيرها على كل من العمل المحاسبي والتدقيقي والمؤيدة بموجب الشهادات العلمية والعملية من جهات معترف بها بالإضافة إلى الشهادات الأكاديمية والمهنية الخاصة بتدقيق الحسابات، شهادات تؤيد خبرة مساعدة في العمل ببيئة التجارة الالكترونية، وقيامهم بالعمل المحاسبي أو التدقيق في منظمات الأعمال التي تمارس عمليات التجارة الالكترونية، توضيح كيفية الاستفادة من عمل الخبير حيث أن عمل مراقب الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية يتطلب منه الاستعانة بالخبراء في مجال تصميم النظم المحاسبية الخاصة ببيئة التجارة الالكترونية ومجالات تحليل النظم الالكترونية والبرمجة وتقييم مدى كفاءة موضوعية الخبير والاشارة إليه في تقريره.

ثالثاً: التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين:

حيث ينبغي على مدقق الحسابات من خلال منهج تدقيق نظم المعلومات أو النظم المتعلقة بالتجارة الالكترونية للحصول على الكفاية والمصادقية والتوافق لتحقيق أهداف التدقيق وهذا يتطلب التخطيط لمهمة التدقيق المتعلقة بتأكيد الثقة تخطيطاً جيد مع الأخذ في الاعتبار أن يتطابق التخطيط مع معايير تحقيق جودة التدقيق، وهناك مجموعة من الاعتبارات التي **رتبت** على مدقق الحسابات الاهتمام بها أثناء التخطيط للتدقيق في بيئة الأعمال للزبون، الحصول على معلومات بشأن الالتزامات القضائية

للزبائن، تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية، تحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التدقيق، فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية والمخاطر المرتبطة بها، وضع البرنامج النهائي الذي سيعتمد في التخطيط. كما يجب على مدقق الحسابات أثناء القيام بإعداد خطة لتدقيق في بيئة التجارة الالكترونية إعداد الخطة اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق، وفق ما يطلق عليه التدقيق المستمر كي تتلاءم مع النظم الالكترونية ونظم المحاسبة الفورية المستخدمة في معالجة البيانات وحفظ وتداول المستندات بالصور الالكترونية.

رابعاً: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتأثر نظام الرقابة الداخلية بشكل جوهري بوجود التجارة الالكترونية حيث أصبحت إجراءات الرقابة التقليدية عديمة الجدوى وأصبح من الضروري وجود إجراءات رقابية تقنية تواكب التغيرات التقنية المصاحبة للتجارة الالكترونية، الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات ضرورة التعرف على كل التطورات التقنية المعتمدة على الحاسوب والمستخدم في الشركات نظراً لتأثير هذا الاستخدام على نظام الرقابة الداخلية من حيث إجراءاته وأساليبه التي تطلبها في ظل استخدام الحاسوب.

خامساً: الحصول على أدلة اثبات كافية:

نتيجة استخدام الحاسوب فإن الشركات بدأت تستخدم التبادل الالكتروني للبيانات أو نظم المعلومات الصورية وروابط الاتصال لعقد الصفقات المعلومات الكترونياً، وكذلك لعلميات الشراء والشحن وإعداد الفواتير والايصالات ومعاملات الدفع غالباً ما تتم عن طريق تبادل الرسائل الالكترونية إلا أن الوثائق المرجعية قد لا يحتفظ بها بعد التحويل، فدليل الاثبات في التدقيق الذي كان يأخذ شكل مستند ورقي أصبح على شكل ملف الكتروني، وأصبحت جميع الشركات تخزن معلوماتها في شكل الكتروني، فعلي مراقب الحسابات أن يأخذ بالاعتبار الوقت الذي تتوفر فيه هذه البيانات لأجل تحديد طبيعة وتوقيت الاختبارات التدقيقية ، وبالتالي يجب على مدقق الحسابات الحصول على بيانات لأغراض الفحص والاستفسار والتحقق بمساعدة الحاسوب الذي يقدم نوعين من أدلة الاثبات للمدقق، أدلة اثبات عادية) كملفات علميات، فحص أنظمة، الرقابة الداخلية، المقارنات)، وأدلة اثبات مستحدثة تتلاءم مع بيئة التشغيل الالكتروني(التحليل الاحصائي، عينات الاختبار) حيث أن مدقق الحسابات يؤدي علميه في تدقيق التجارة الالكترونية باعتبارها جزي من البيئة الالكترونية التي تعمل ضمنها نظام المعلومات المحاسبي.

سادساً: التقرير (إبداء الرأي):

أن تقرير مدقق الحسابات سوف ينحصر برأيه بما تحتويه القوائم المالية من بيانات محاسبية ولا يتضمن رأيه بما يحتويه موقع الشركة على شبكة الانترنت من محتويات أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حصول الشركات على خدمات التأكيد يمكنه ان يتم عن طريق موافقة مدقق الحسابات وتأييده بإمكانية ضمان الثقة في أي من كلتا الخدمتين التي تتضمن خدمة الثقة في نظام الوحدة وخدمة الثقة في موقع الوحدة على الشبكة الدولية، والحصول عليها من خلال الشركة المسؤولة عن منح تلك الخدمة.

3.3.2. البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم 1013:

تم اصدار هذا البيان في مارس 2002 من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بهدف مساعدة المدققين عند قيامهم بفحص النشاط الذي تقوم به الشركة عن طريق شبكة الانترنت، وأكد هذا البيان على أهمية دراسة بيئة الرقابة الداخلة والإلمام بأنظمتها وقوانينها بالإضافة إلى الاهتمام السياسات أمن المعلومات وسلامة التوقيع التسجيل الالكتروني، ويعرف بيان التدقيق الدولي 1013 بأنه أحد البيانات الدولية للتدقيق والذي يهتم بدراسة تأثير التجارة الالكترونية على تدقيق البيانات (الشوبكي، سليمان، 2012).

وتتبع أهمية هذا البيان في كونه يساعد المدقق على معاينة أهمية التجارة الالكترونية بالنسبة للشركات وتأثيرها على تقديرات المدققين للمخاطر وكل ذلك بهدف تكوين رأي حول البيانات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية (الشويكي، سليمان، 2012).

ولقد ركز بيان 1013 على خمسة محاور أساسية يجب على مدققي الحسابات الالتزام بها عند تدقيق الشركات التي تتعامل بالتجارة الالكترونية وتتمثل هذه المحاور بما يلي (IFAC, ISA1013, 2010):

- المحور الأول: امتلاك مدققي الحسابات المهارات والمعرفة العلمية والعملية لتدقيق حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الالكترونية تتمثل بالمعرفة الكافية في استخدام تكنولوجيا المعلومات، المعرفة الكافية باستراتيجيات الإللكترونية وأنشطتها القدرة على تحديد إجراءات التدقيق التي تتناسب مع عمليات التجارة الالكترونية، القدرة على تحديد الوقت الملائم لتطبيق إجراءات التدقيق التي تتناسب مع عمليات التجارة الالكترونية، القدرة على تحديد حجم إجراءات التدقيق التي تتناسب مع عمليات التجارة الالكترونية القدرة على تحديد المواقف التي يحتاج فيها المدقق إلى أشخاص أو شركات لمساعدته في تحقيق أهداف التدقيق المرتبطة بالتجارة الالكترونية.

- المحور الثاني: امتلاك مدققي الحسابات المعرفة الكافية ببيئة الشركة المراد تدقيق عملياتها الالكترونية، وتشمل هذه المعرفة معرفته بالنشاطات التشغيلية الخاصة بالشركة والقطاع، معرفته باستراتيجيات التجارة الالكترونية في علمها، استعانة المدقق بمصادر خارجية للشركة من أجل تحقيق هدفه لتدقيق بياناتها المالية.
- المحور الثالث: ادراك مدقق الحسابات للمخاطر المرتبطة بالتجارة الالكترونية، وتشمل هذه المخاطر خطر عدم وجود مستندات ورقية تثبت عملية التجارة الالكترونية، مخاطر الأمان المرتبطة بالتجارة الالكترونية المتمثلة بالفيروسات والوصول الغير مصرح به لعمليات التجارة الالكترونية، خطر تطبيق سياسات محاسبية غير صحيحة، خطر الاعتراف بإيراد عمليات التجارة الالكترونية، خطر معالجة عمليات الخصم الممنوح سواء كان كمي أو تقديري، خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة لعمليات التجارة الالكترونية، خطر القضايا القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتجارة الالكترونية، خطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الالكترونية.
- المحور الرابع: ادراك مدقق الحسابات لأهمية نظام الرقابة الداخلية أثناء تدقيق عمليات التجارة الالكترونية ويشمل ضرورة استخدام المدقق لتقنيات التدقيق المساعدة للكمبيوتر بناء على ما يطلبه نظام الرقابة الداخلية، ضرورة ملاحظة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية، ضمان نظام الرقابة الداخلية وصول المدقق للسجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية، حماية نظام الرقابة الداخلية نظام المعلومات من الوصول إليه من الأطراف الخارجية، تطور نظام الرقابة الداخلية باستمرار مع تطور نظام الرقابة الداخلية، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحقيق النزاهة لعمليات التجارة الالكترونية، قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع المعالجة الغير صحيحة لعمليات التجارة الالكترونية.
- المحور الخامس: إدراك مدقق الحسابات لأهمية إجراء الاختبارات الإضافية أثناء تدقيق عمليات التجارة الالكترونية لما لها من دور في منع التغيير الغير مصرح له على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية بالإضافة إلى دورها للتأكد من نزاهة عمليات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة العمليات والأرصدة مع الطرف الثالث.

ويؤكد بيان 1013 على أن هناك عدة مخاطر تواجه الإدارة بما يتعلق بأنشطة التجارة الإلكترونية، وتتمثل هذه المخاطر بغياب النزاهة عند القيام بالعمليات التجارية والذي بدوره يؤثر على عدم وجود مسار ملائم لعملية التدقيق، انتشار المخاطر الأمنية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتي تتمثل بالفيروسات، واحتيال العملاء والموظفين من خلال الدخول الغير مصرح به، تطبيق السياسات بشكل خاطئ وتتمثل هذه السياسات بكيفية الاعتراف بنفقات تطوير المواقع الإلكترونية، عدم فهم الترتيبات التعاقدية المعقدة، مخاطر نقل أسهم الملكية، مخاطر معالجة العملات الأجنبية، خطر الاعتراف لمخصصات الضمانات، خطر الاعتراف بالإيراد (الشويكي، سليمان، 2012).

ووضح بيان 1013 أن هناك مجموعة من الأمور التكنولوجية يجب على مدقق الحسابات فهمها، وتتمثل بالمخاطر المحتملة على الشركة محل المراجعة، وبيان مدى كفاءة نظام رقابتها الداخلي وإمكانية مراقبة هذه المخاطر، تعرف المدقق على مدى تأثير المعلومات على استقلالية الشركة ومدى استمراريته في تأدية نشاطها، و معرفة المدقق لإجراءات المراجعة في ظل البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الاثبات فيها، أهمية دراسة المدقق لبيئة الرقابة الداخلية، أهمية إلمام المدقق للأنظمة والقوانين وسياسات اصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة منه عند تأدية مهامه، والتي تتمثل بالتأكد من التسجيل الإلكتروني وإرسال المصادقات وسلامة التوقيع.

4.2 المحور الرابع: الدراسات السابقة

1.4.2 الدراسات العربية:

دراسة (يونس، بشير ، 2019) بعنوان " أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة " هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التجارة الإلكترونية على أداء مهنة المراجعة في ضوء التحديات التي تواجهها المهنة ، ولتحقيق هذه الأهداف اتبع المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمد الباحث على المقالات والكتب العربية والأجنبية من اجل تحقيق اهداف الدراسة ،ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هناك مجموعة تحديات تواجه مهنة المراجعة تتمثل بالتطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في تقنية التجارة الإلكترونية ونشر القوائم المالية على الانترنت، وان هناك اثر سلبي لهذه التحديات المتمثلة بالتجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة والتي تتمثل بلجوء الشركات على نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت يساهم في تضليل مستخدمي القوائم المالية في قراراتهم ، هذا الى جانب تعرض هذه البيانات المنشورة على الانترنت للتلاعب من قبل صاحب الشركة بسبب عدم تأمين الموقع الإلكتروني ، فلذلك كان للانتشار الإلكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت اثر واضح على تفعيل الهيئات المحاسبية المهنية تعديل وتكييف القوانين لتلاءم هذه التغيرات ليتمكن المراجع من أداء دوره اتجاه هذه القوائم المالية .

دراسة (مطاحن ، 2019) بعنوان " مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق معاملات التجارة الإلكترونية بالإضافة الى تحديد مدى ادراك المدققين لبنود ذلك المشروع وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك ، ولتحقيق اهداف الدراية اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع مدققي الحسابات الخارجيين بالأردن والبالغ عددهم 482 مدقق حسابات خارجي وتم اختيار 30% منهم كعينة عشوائية للدراسة البالغ عددهم 145 مدقق خارجي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان المشروع الأمريكي الكندي المشترك قد ساهم بإضافة بعدا تكنولوجي متطورا لمهنتي المحاسبة والتدقيق ، الا ان المدققين الخارجيين قد وجدوا صعوبة في الالتزام ببنوده ، هذا الى جانب عدم اهتمامهم بالتجارة الإلكترونية وفي حال كان هناك مهتمين فذلك بتأثير الدورات ، ومن اهم المعوقات التي تواجه المدققين المتعاملين في التجارة الإلكترونية غياب التوثيق المستندي لعملية التجارة الإلكترونية ، ومخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع وعدم وجود دورات مختصة بهذا النوع ، وقلة خبرة المدققين في ذلك .

دراسة (التميمي، وآخرون، 2018) بعنوان " مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب والملاكات البشرية ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة عدم وجود عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب والملاكات البشرية، إضافة الى أن مراقب الحسابات لديه القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة ، وامتلاكه المعرفة بالاطار القانوني الخاص بحماية الأطراف المتعاقدة.

دراسة (طرشي، بوفليح، 2018) بعنوان " التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات توفير بيئة مناسبة لتطوير التجارة الالكترونية والاستفادة من المزايا التي تحققها ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي الاعتماد على الكتب والدراسات العربية والاجنبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم هذه المتطلبات متطلبات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكة، متطلبات تتعلق بالأمور التشريعية والقانونية، متطلبات متعلقة بموقع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفر العوامل اللازمة لإنشاء التجارة الالكترونية والمتمثلة بتوفر مستوى من الثقة والأمان، وجود آليات موضوعية لحماية المستهلك، حماية الملكية الفكرية، توافر أنظمة فعالة للسداد الالكتروني.

دراسة (صالح، 2017) بعنوان: " تحديات المراجعة في ظل التجارة الالكترونية في الجزائر "

هدفت هذه الدراسة الى توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية بالإضافة الى اقتراح الحلول لمواجهة هذه التحديات ، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، ولقد أجريت هذه الدراسة في الجزائر ، وتمثل مجتمع الدراسة بالمراجعين الممارسين لمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر ، وتم أخذ عينة عشوائية منهم تمثلت ب 388 مراجع ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان من ابرز التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية ان ادلة الاثبات ادلة الكترونية غير ورقية تحتاج في جمعها الى تكنولوجيا معلومات، وهذا ما يتطلب تأهيل وتدريب المراجعين في هذا المجال ، وان هناك غيا للتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق في ظل التجارة الالكترونية .

دراسة (محيسن ، 2017) بعنوان " مدى ملاءمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية وفقا

لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 18"الاعتراف بالإيراد " "

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى توافق عمليات الاعتراف بالإيراد في بيئة التجارة الإلكترونية مع متطلبات المعيار الدولي رقم "18" ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المحاسبين العاملين في البنوك المحلية العاملة في فلسطين والبالغ عددها بنوك محلية تتمثل ب (بنك فلسطين ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، البنك الإسلامي العربي ، بنك القدس ، البنك الوطني ، بنك الاستثمار الفلسطيني) ، ولقد أخذ منهم عينة عشوائية تمثلت ب60 محاسب من اجل تحقيق اهداف الدراسة ، ولقد توصلت الدراسة الى ان تطبيق أساليب المحاسبة المتعلقة ببيع السلع والخدمات في بيئة التجارة الإلكترونية لا يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "18" .

دراسة (القوفا وآخرون، 2017) بعنوان " الصعوبات التي تواجه التجارة الالكترونية في فلسطين وأثرها على طريقة الاستخدام وتطبيقاتها " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه التجارة الالكترونية في فلسطين، وتمثل المتغير المستقل بالعوامل السياسية، المالية، القانونية، التكنولوجية، البشرية وتمثل المتغير التابع بصعوبات التجارة الالكترونية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المراجع والمصادر تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المراجع والمصادر المتوفرة في المكتبات بالإضافة إلى استخدام الاستبانة لإدارة جميع المعلومات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملون في الشركات في الأراضي الفلسطينية وقد تم أخذ عينة عشوائية منهم من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العوامل السياسية الغير مستقرة، بالإضافة إلى العوامل القانونية التي تتمثل بعدم وجود تشريعات توضح طبيعة ونطاق تحمل التجارة الالكترونية وأن العوامل التكنولوجية التي تتمثل بعدم توافر نظام لطلب العملاء ونظام تسديد ثمن البضاعة وقلة المهارات التقنية، بالإضافة إلى العوامل المالية المتمثلة بعدم جاهزية البيئة التحتية، بالإضافة إلى المعوقات البشرية التي تتمثل بقلة الوعي لدى المدراء والموظفين بتطبيقات التجارة الالكترونية وعدم وجود ثقة لدى العملاء في تطبيقاتها تعتبر من أهم التحديات التي تواجه التجارة الالكترونية.

دراسة (ارشيد ، 2016) بعنوان " دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مهام مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي ، حيث اعتمد على تقنيات المعلومات والنشر الإلكتروني ولغة تقارير الاعمال الموسعة وخدمات التدقيق التأكيدية كأداة لجمع المعلومات ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بان تتلخص اهم المهام التي يقوم بها مراقب الحسابات لإضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية ما يلي أولاً ينبغي ان يتأكد مراقب الحسابات من خلال أداء مهمته من ان الشركة صاحبة الموقع على شبكة الانترنت تقوم باتباع نظام رقابي فعال وسليم يستطيع ان يؤكد من ان تعاملاتها على مواقعها يتم وفقاً لما تم الإفصاح عنه على تلك المواقع ، ثانياً ينبغي على مراقب الحسابات ان لا يمنح ختم الثقة الا اذا توافرت لديه فترة صلاحية لا تقل عن شهرين قبل تدقيق تلك المواقع ، ثالثاً العمل على تقييم نظم الرقابة وحماية المعلومات للتأكد من تطبيق معايير الثقة التي اقترتها الهيئات المهنية والتأكد من انها تلبي كافة المعايير والمبادئ التي حددتها هذه الهيئات.

دراسة (مراد، 2016) بعنوان " مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقا للمبادئ والمعايير المنصوص عليها بالمشروع الأمريكي الكندي المشترك ، هذا الى جانب التعرف الى المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك ، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المدققين الخارجيين في شركات تدقيق الحسابات في قطاع غزة والباغ عددهم 80 مدقق خارجي معتمد من قبل النقابة ، وقد قام الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم توزيع 80 استبانة على مجتمع الدراسة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك امتلاك لعينة الدراسة القدرة على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقا للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الامريكي الكندي المشترك ، حيث احتل مبدأ السرية ومعيار المراقبة اعلى مستويات القدرة وفي المقابل احتل مبدأ جاهزية النظام ومعيار الإجراءات ادنى مستويات القدرة ، هذا بالإضافة الى هناك معوقات تحول دون هذه القدرة والتب تتمثل بالتطور التكنولوجي وحادثة استخدام التجارة الإلكترونية وعدم وجود دورات في هذا المجال هذا الى جانب غياب التوثيق المستندي الإلكتروني وقلة خبرة المدققين في هذا المجال .

دراسة (المشهداني ، العبادي ، 2016) بعنوان : " التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل عمليات التجارة الإلكترونية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية ، بالإضافة الى اقتراح الحلول اللازمة لمواجهة هذه التحديات، ومن ثم توضيح أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على عملية التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى الاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجلات والأبحاث، ولقد أجريت هذه الدراسة في مدينة عمان واربد ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المدققين العاملين في مدينة عمان واربد ، وتم اخذ عينة عشوائية منهم تمثلت ب 75 مدقق الذين تم توزيع عليهم استبانة من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن التأهيل العلمي للمدقق ومصادقية المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية ، وامن هذه المعلومات والتدقيق المستمر، وسهولة التلاعب بالمعلومات وسرقتها وتعديلها ، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية من أهم المشاكل التي تواجه المدقق في تدقيق الحسابات ، ومن أهم الاقتراحات لحل هذه المشاكل التدريب والتأهيل المستمر لمدققي الحسابات، وان هناك أثر للتجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية للشركة ومعايير المحاسبة والتدقيق .

دراسة (عبد الماجد، 2016)، بعنوان " متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على ضوء المعايير الدولية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات العلمية والعملية التي يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات لتنفيذ عملية التدقيق في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على هذه الاصدارات والمعايير الدولية ذات العلاقة بالموضوع، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم المتطلبات العلمية التي يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات التأهيل المتخصص والمعرفة المحكمة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومميزات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالإضافة إلى أهم المتطلبات العملية التي يجب أن تتوفر لدى المدقق المعرفة بالمعايير المتخصصة في مجال تدقيق ورقابة نظم المعلومات الالكترونية واعتبارها كأداة في عمليات التدقيق والتي تتمثل بمعيار رقم 1001 و1002 و1003 و1009 ونشرات معايير التدقيق رقم 48 و80 و94 والتقرير الصادر عن معهد المدققين الأمريكيين، ومعايير تدقيق وتوكيد نظم المعلومات ودليل التعليم للاتحاد الدولي للمحاسبين.

دراسة (الحسان، 2015) بعنوان " مدى تعامل مدققي انظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة انظمة المعلومات للمحافظة على امن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى تعامل مدققي انظمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية مع معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بأمن وسرية المعلومات واثرها على بقاء ونمو البنوك التجارية وتحقيق الاهداف العامة لها ، بحيث درست بعض المعايير المتعلقة ببيئة الحاسوب وهي معايير التوجيه والتخطيط وتقدير المخاطر ودور الادارة اضافة الى دور التشريعات الحكومية في ذلك ، وقامت الدراسة على تحليل تلك المتغيرات من وجهة نظر التدقيق الداخلي وخصوصا مدققي انظمة تكنولوجيا المعلومات المتداولة في السوق الاول في بورصة عمان للأوراق المالية ن اهم نتائج الدراسة ان المدققين الداخليين يتعاملون بمتطلبات الامن والسرية للمعلومات الخاصة بالبنوك وتحافظ على تغييرها باستمرار من وقت لآخر بدرجة متوسطة من حيث التخطيط والتوجيه وتقييم المخاطر مع وجود دور لا بأس به للأنظمة والتشريعات الحكومية في ما يتعلق بأمن وسرية المعلومات .

دراسة (السقا، ارشيد ، 2012) بعنوان "متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معايير التدقيق "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية تدقيق عمليات التجارة الالكترونية بالضافة الى توضيح أهم المعايير والبيانات والارشادات الصادرة من الجمعيات المهنية المختصة والتي يمكن أن يعتمدها مدقق الحسابات في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي ، واعتمد الدراسات العربية والأجنبية كأداة لجمه المعلومات ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن من أهم معايير التدقيق ذات العلاقة بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية معيار رقم 400 (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) ن معيار 620 (الاستفادة من عمل الخبير)، معيار التدقيق رقم 80 (قضايا الاثبات في البيئة الالكترونية ، معيار التدقيق 94 (اثر تقنية المعلومات على أهمية الرقابة الداخلية عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية) ، بالإضافة الى وجود مجموعة من البيانات والارشادات الخاصة ببيئة التجارة الالكترونية والتي تتمثل ببيان ممارسة التدقيق الدولي 1013 (التجارة الالكترونية وتأثيرها على تدقيق البيانات المالية) ، مجموعة الارشادات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين ، بالإضافة الى دليل التدقيق الارشادي 1056 ، ومعيار التدقيق لنظم المعلومات الصادرة عن جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات 816 .

دراسة (الشوبكي، سليمان، 2012) بعنوان " أهمية التدقيق الخارجي على عمليات التجارة الالكترونية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 1013"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى المام مدققي الحسابات في الأردن لبنود معيار التدقيق في ظل التجارة الالكترونية ، بالإضافة الى التعرف على أهم المعوقات العلمية والعملية التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن في تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية ، ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وقد أجريت الدراسة في الأردن وتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية ، وقد أخذ منها عينة عشوائية بسيطة من أجل تحقيق أهداف الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن مطلعون على بنود المعيار الدولي للتدقيق رقم 1013 ، وأن هناك عدة معوقات تواجه المدققين في الأردن من أهمها غياب التوثيق المستندي وارتفاع مخاطر الرقابة وعدم انتشار التجارة الالكترونية في الأردن ، والتطور التكنولوجي المتسارع في الشركات التي تعمل في التجارة الالكترونية .

دراسة (مازون، 2011) بعنوان "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر "

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثل مجتمع الدراسة بطلبة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق ، أساتذة جامعيين ، خبراء المحاسبة في جمهورية الجزائر وتم أخذ عينة عشوائية تمثلت ب 170 شخص من هؤلاء الاكاديميين والمهنيين الحائزين على شهادات علمية في المحاسبة والتدقيق ، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ؟أن مكاتب التدقيق في الجزائر تقدم خدمات ذات جودة عالية الأمر الذي يشجع من تطبيق المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي على الرغم من أن التدقيق المحاسبي في الجزائر تختلف عما هو معمول به دوليا الا أن بإمكان الجزائر تحقيق التوافق مع المعايير الدولية للتدقيق .

1.4.2 الدراسة الأجنبية:

(Almusawi ,2021) "Auditing Financial Statements In The Electronic Information Environment"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة التدقيق الخارجي وتحديد طبيعة التدقيق بموجب هذه البيئة مما يتطلب من المدقق دراسة وفهم هذه البيئة ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن التشغيل الالكتروني للقوائم المالية قد غير المحاسبة اليدوية والإجراءات والأساليب المستخدمة فيها ، لم يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أهداف التدقيق ولكنه أدى الى تحسين إجراءات الحسابات وأساليبه ، كما يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار عوامل الخطر التي قد يتعرض لها في ظل هذه الأنظمة الالكترونية .

(Al Dalabih & sharaira, 2019) "The role of E – commerce the auditing practices"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التجارة الالكترونية في ممارسات التدقيق في القطاع المصرفي الأردني ولتحقيق هذه الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أجريت الدراسة في الأردن، واستخدمت الاستبانة إدارة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الموجودة في الأردن، وأخذت عينة عشوائية تكونت من 5 بنوك في منطقة شمال الأردن تمثلت في بنك السكان للتجارة والتمويل، بنك الاتحاد، البنك الأهلي الأردني، البنك العربي، والبنك المركزي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك دوراً مهماً للتجارة الالكترونية في عملية التدقيق، إلا أن البنوك التجارية الأردنية تواجه عدة أنواع من مخاطر التجارة الالكترونية المرتبطة بالتدقيق، وأهم هذه المخاطر قلة معرفة المدققين حول مفاهيم تقنية المعلومات وكيفية استخدامها في التدقيق وعدم إجراء دورات تدريبية لمدققي الحسابات عن كيفية استخدامها في التدقيق وطبيعة المواقع الالكترونية.

(Yang yue, 2018) "Risk analysis and caused by the development of e-commerce"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر التدقيق المرتبطة بممارسات التجارة الالكترونية، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الدراسات السابقة كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم مخاطر تدقيق الشركات التي تتعامل مع التجارة الالكترونية هو الاقتصار على تدقيق الأعمال الأساسية فقط دون مراعاة خصائص الصناعة وبيئة التدقيق ومحتواه، والتغيرات في مخاطر التدقيق، وعدم الأخذ بعين الاعتبار دقة البيانات المحاسبية ومراجعة الأنظمة والبرامج الخاصة بالتجارة الالكترونية هذا إلى جانب أمان وموثوقية نظام أعمال التجارة الالكترونية بأكمله.

(Tugui & Genete, 2018) "Particularities of and it planning in e- commerce"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصوصيات التخطيط لتدقيق الشركات التي تتعامل مع التجارة الالكترونية، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسات السابقة كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تغير كبير للممارسات التي يجب أن يعتمد عليها المدقق للتكيف مع نشاطات التجارة الالكترونية حيث يجب عليه أن يكون قادراً على فهم وتقييم تقنيات المعالجة التي يستخدمها نظام المعلومات بالإضافة على فهم وتقييم مالية الشركة التي تعتمد على التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى أنه يجب على المدقق أن يهتم اهتمام كبير بمرحلة

التخطيط لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية حيث تختلف اختلاف تام عن تدقيق البيئة الكلاسيكية التقليدية.

"Auditing And The Performance Of Commercial Enterprises" (AKARI, 2018) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المشاكل التي تواجه المدققين في أداء عملهم في الشركات التجارية ، والتعرف على اثر المراجعة الخارجية على أداء الشركات التجارية داخليا وخارجيا ، ولتحقيق اهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام الدراسات والمراجع الأجنبية كأداة للدراسة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك مشاكل تواجه المدققين الخارجين والتي تتمثل بالأنظمة الصارمة لحفظ المعلومات وتدابير الرقابة التي وضعتها الإدارة لكي تمارس أهدافها في الاختلاس والتضليل المالي ، الا ان مدققي الحسابات الخارجين قد واجهوا هذه المشاكل من خلال القيام بدورهم في إضافة المصدقية الى البيان المالي دون التأثير عليها من اجل تعزيز ثقة المستثمرين الامر الذي يساهم في تحسين أداء الشركة داخليا وخارجيا ، هذا الى جانب توفير الفرصة لهؤلاء المستثمرين لمساندة الإدارة عن أموالهم المستثمرة مما يزيد من مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من دقة البيانات المالية ومصدقيتها وإصدار التقرير المالي الذي يساهم في نمو الشركة داخليا وخارجيا .

"How important is the Experience of the Auditor in the Audit of Electronic Commerce" (Hamdella, 2017)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى أهمية الخبرة الموجودة لدى مدقق الحسابات في تدقيق حسابات الشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المحاسبين القانونيين المعتمدين في العاصمة عمان ، وأخذ عينة عشوائية منهم من اجل تحقيق اهداف الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها بان خبرة مدقق الحسابات وقدرته على التعامل مع مهارات الكمبيوتر والتجارة الالكترونية لها اثر كبير على كفاءته في تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية .

(Alsharayri, 2017) "The Adequacy of Programs Used by the Auditors on Jordanian Companies Operating in Electronic Commerce and its Impact on Accounting Disclosure (From the Viewpoint of the Auditor)"

هدفت هذه الدراسة الى التأكد من مدى كفاية البرامج التي يستخدمها المدققين في الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان البرامج الجاهزة المستخدمة في التدقيق ضرورية ومهمة وتؤثر بشكل كبير على القرار النهائي للمدقق الخارجي ونحصل من خلالها على النتائج بسرعة كافية ، الا ان التعامل مع هذه البرامج بحاجة الى دورات لرفع مهارات المدققين على التعامل مع التجارة الإلكترونية ، بالإضافة الى ضرورة الكشف عن عمليات التجارة الإلكترونية بالتقارير التي تفصح عنها الشركة ليسهل عملية التدقيق المالي .

(Saputrq, 2016) "Auditing process on electronic commerce systems"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل عملية التدقيق التي يجب إجراؤها من قبل المدققين للشركات التي تستخدم نظام التجارة الإلكترونية، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عملية تدقيق الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية تتكون من 7 مراحل تدقيق دورة حياة تطوير النظام، تدقيق نظام البرمجيات، تدقيق نظام الأمان، تدقيق نظام الإدارة، تدقيق نظام الرقابة الداخلية، تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية، تدقيق خطط تعامل الشركة مع الكوارث لضمان استمرارية الأعمال، فمن خلال هذه المراحل يتم تدقيق هذه الشركات الأمر الذي يساهم في تدقيق نظام المعلومات ونظام التجارة الإلكترونية الأمر الذي يساهم في حماية أمن الأصول وسلامة البيانات وفعالية النظام وكفاءته.

(Mehta,2016) "Impact of E-commerce on Auditing"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر التجارة الالكترونية على عملية المراجعة والتوثيق ، بالإضافة الى التعرف على ابرز المعوقات التي تقف امام المراجعين الخارجيين في تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية ، ولتحقيق اهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمد على المراجع والدراسات السابقة كأداة للدراسة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان التجارة الإلكترونية لها تأثير على تقرير المراجع الخارجي من حيث معايير اعداد التقرير وادلة وإجراءات عملية المراجعة والتوثيق من خلال مراجعة العمليات في التجارة الإلكترونية ، وان من ابرز المعوقات التي تقف امام المراجعين الخارجيين في تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية الحاجة الى زيادة

التدريب العلمي والعملية بالإضافة الى دورات متخصصة في تدقيق التجارة الالكترونية وتوعية المراجعين الخارجيين بمخاطر هذا النوع من التجارة وكيفية التعامل معها اثناء عملية المراجع ، والحاجة الى جهد واسع في تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الالكترونية ، والحصول على اكبر قدر ممكن من الإجراءات لتأكيد هذه العمليات.

(Xiaoqing & Chengqian,2015) "The Problems and Countermeasures of the E-commerce Enterprise Internal Audit Informationization"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مشاكل التدقيق الداخلي للشركات التي تتعامل في التجارة الإلكترونية ، ولتحقيق اهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي ، واعتمد على الدراسات السابقة كأداة للدراسة ، ولقد أجريت هذه الدراسة في الصين ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المدققين الداخليين للشركات التي تتعامل بالتجارة الالكترونية ، ولقد اخذ منهم عينة عشوائية من اجل تحقيق اهداف الدراسة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان من اهم معوقات التي تواجه المدقق الداخلي هي التداول غير الورقي ومعالجة البيانات المالية المعقدة الكترونيا ، ولحل هذه المشاكل اقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي تحد من هذه المشاكل والتي تتمثل في التدريب والتنظيم وتنمية مواهب المدققين ليصبحوا قادرين على تلبية متطلبات التدقيق الداخلي ، وتحسين فهم نظام المعلومات التكنولوجي .

(Shaah, 2015) "The Impact of E-Commerce on the Auditor Work"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد تأثير التجارة الالكترونية على عمل المراجع ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة ، حيث تمثل مجتمع الدراسة بجميع فروع شركات المحاسبة الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية ، وتم اخذ عينة عشوائية تمثلت ب40 فرع من فروع شركات المحاسبة الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بان التجارة الإلكترونية لها اثر كبير على عمل المراجع لشركات المحاسبة الدولية مما جعل هناك حاجة لعملية التقييم المستمر لمخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية والحصول على اكبر قدر ممكن من الثقة لتأكيداها .

(Sharma & Bansal, 2009) "New challenges of accounting and auditing in environment "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديات محاسبة وتدقيق البيئة الإلكترونية، ولقد أجريت هذه الدراسة في الهند، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين والمدققين من أعضاء معهد المحاسبين القانونيين في الهند، وأخذ منهم عينة عشوائية تمثلت ب 75 محاسب و 75 مدقق من أعضاء معهد

المحاسبين القانونيين في الهند ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومن أهم تحديات محاسبة وتدقيق بيئة التجارة الالكترونية عدم وجود معايير تتعلق بالقياس والتسجيل والكشف عن معاملات التجارة الالكترونية، وعدم وجود استراتيجيات للتعامل مع تدقيق بيئة التجارة الالكترونية وطبيعة الخدمات المطلوبة من المدقق وطرق وإجراءات التدقيق.

3.2.4 ما يميز الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة حول المحاور الرئيسية التالية:

1- مدى المام مدققي الحسابات في الأردن لبنود معيار التدقيق الدولي 1013 واليات عمل

التدقيق في ظل التجارة الالكترونية كما في دراسة (الشوبكي، سليمان، 2012)

2- أثر التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق كما في دراسة،(Shaah,2015)
(Mehta,2016).

3- ابراز الفائدة من سن المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي كما في دراسة (مازون، 2011)، و

توضيح اهم المعايير والبيانات والارشادات الصادرة من الجمعيات المهنية المختصة التي يمكن ان يعتمدها مدقق الحسابات في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية كما في دراسة (السقا، ارشيد، 2011)

4- التحديات التي تواجه مهنة التدقيق بشكل عام كما في دراسة (يونس، بشير، 2019)، ،

والتحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية بشكل خاص كما في دراسة

(صالح،2017) (القوفا وآخرون، 2017) و(المشهداني،العبادي،2016) (Yang

(sharm,bansal,2009) (yue,2018)، والمعوقات العلمية والعملية التي تواجه مدققي

الحسابات في تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية كما في دراسة (الشوبكي ، سليمان 2012).

5- التعرف على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق معاملات التجارة الإلكترونية

كما في دراسة (مطاحن،2019)، (مراد،2016) .

6- مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك مع معايير التدقيق الدولية، ودراسة

بعض المعايير التي لها علاقة ببيئة الحاسوب كمعايير التوجيه والتخطيط وتقدير المخاطر

كما في دراسة (الحسان، 2015).

7- أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة التدقيق وتحديد طبيعة التدقيق بموجب هذه

البيئة، مما يتطلب فهم هذه البيئة كما في دراسة (musawi, 2021).

8-مدى قدرة مراقب الحسابات على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، والقوانين والضرائب كما في دراسة (التميمي وآخرون، 2018).

مقارنة الدراسات:

- 1- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي قاست تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية اعتماداً على معيار تدقيق دولي خلافاً للدراسات السابقة التي ربطت التجارة الإلكترونية بعمل مدقق الحسابات.
- 2- اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي بحيث قامت بدراسة متطلبات تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 1013 على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت التجارة الإلكترونية كمتغير مستقل والتدقيق كمتغير تابع وقياس أثر التجارة الإلكترونية على التدقيق.
- 3- تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بتخصيص الدراسة ضمن معيار التدقيق الدولي 1013 في المحافظات الشمالية من فلسطين خلافاً للدراسات التي لم تقم بقياس التجارة الإلكترونية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- 4- بحثت هذه الدراسة بمدى التزام مدقق الحسابات بمعيار التدقيق الدولي 1013 الذي شمل معايير التأهيل العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقارير على خلاف الدراسات التي درست جزئية من هذه المعايير كدراسة (الشويكي، سليمان، 2012) ودراسة (عبد الماجد، 2016) التي درست جزئية من معايير التأهيل العامة حيث درست مدى امتلاك مدققي الحسابات للمعرفة العلمية والعملية لتدقيق حسابات الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي 1013.

الفصل الثالث:

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفا كاملا ومفصلا لطريقة وإجراءات الدراسة التي تم القيام بها لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، التحليل الاحصائي.

2.3 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي كونه المنهج الأمثل لتحقيق اهداف الدراسة، حيث انه المنهج الذي يقوم بدراسة وفهم ووصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال المعلومات والادبيات السابقة، وان هذا المنهج لا يعتمد فقط على جمع المعلومات وانما يقوم بالربط وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة للوصول الى الاستنتاجات المرجو الوصول اليها من خلال الدراسة .

وتم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأهداف الدراسة وفحص فرضيات الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الكمية من خلال الاختبارات الإحصائية المناسبة وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

3.3 فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تم افتراض ثلاث من الفرضيات الرئيسية التالية:

1. لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية الواردة في معيار التدقيق الدولي 1013
2. لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية الواردة في معيار التدقيق الدولي 1013، ويندرج من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:
 - أ- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بضرورة امتلاك مدقق الحسابات المعرفة الكافية لبيئة العمل الالكتروني.
 - ب- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتعامله مع مخاطر التجارة الالكترونية.
 - ت- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية.
 - ث- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بإجراءه الاختبارات الإضافية لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية.
 - ج- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط باستخدامه لأدلة الاثبات الخاصة التي تتناسب مع تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.
 - ح- لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بالاعتبارات التي يجب أخذها بالحسبان عند مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية.
3. لا يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعايير اعداد التقارير لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية الواردة بمعيار التدقيق الدولي 1013.

4.3 متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة

آلية القياس	تعريف المتغير	نوع المتغير	المتغير
تم قياسه من خلال تحليل عبارات الاستبانة من عبارة رقم 1 الى عبارة رقم 6	هي المعايير الشخصية التي تتعلق بشخصية مدقق الحسابات من ناحية تأهيله علميا وعمليا، وتتمثل ب ضرورة امتلاك المدقق لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وكذلك مهارة تحديد الاجراء المناسب للتدقيق وحجمه وتوقيته.	متغير تابع	الالتزام بمعايير التأهيل العامة في ضوء معيار التدقيق 1013
تم قياسه من خلال تحليل عبارات الاستبانة من عبارة رقم 7 الى عبارة رقم 48	هي المعايير المرتبطة بواقع عملية التدقيق، بحيث تشمل المعرفة الكافية وبيئة العمل والمخاطر التي قد تواجه العميل وفهم نظام الرقابة الداخلية والتأكد منة سلامته واجراء الاختبارات الإضافية وجمع أدلة الاثبات المناسبة ومراجعة نظام المعلومات المحاسبي.	متغير تابع	الالتزام بمعايير العمل الميداني في ضوء معيار التدقيق 1013
تم قياسه من خلال تحليل عبارات الاستبانة من عبارة رقم 49 الى عبارة رقم 52	هي المعايير التي يجب أن يخضع رأي مدقق الحسابات لها أثناء اعداد التقرير، بحيث يوضح تقرير مدقق الحسابات فيما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً	متغير تابع	الالتزام بمعايير اعداد التقارير في ضوء معيار التدقيق 1013

5.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات المعتمدين في الضفة الغربية والبالغ عددهم 226 مدقق حسابات وفقاً لقائمة العضوية في جمعية مدققي الحسابات لعام 2023م.

6.3 عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبانات على 120 مدقق حسابات معتمد لدى جمعية مدققي الحسابات، بحيث كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 80 استبانة، وعليه تم استبعاد 40 استبانة.

7.3 وصف أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لدراسة مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013) ، حيث تكونت الأداة من قسمين ، القسم الأول يتمثل بالبيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة والتي شملت المؤهل العلمي ، الخبرة العملية في مجال تدقيق الحسابات ومصادر اكتساب الخبرة في التدقيق الالكتروني وكان الهدف من هذا القسم التعرف على الصفات التي يشترك بها مدققي الحسابات ، في حين تكون القسم الثاني من 52 فقرة مقسمة لثلاثة محاور على النحو التالي :

1. مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة الواردة بمعيار التدقيق 1013
2. مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني الواردة بمعيار التدقيق 1013
3. مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير إعداد التقارير الواردة في معيار التدقيق 1013

وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبيان على النحو التالي: معدومة =1، منخفضة =2، متوسطة =3، عالية=4، عالية جدا = 5، على المقياس ذو التدرج الخماسي من 1 الى 5.

8.3 ثبات أداة الدراسة:

يستخدم ثبات الدراسة للتعبير عن مدى تجانس واتساق إجابات المبحوثين على فقرات وعبارات أداة الدراسة ومدى دقة اجاباتهم ، وبالتالي ان تعطي أداة الدراسة النتائج نفسها اذا اعيد تطبيقها مرة أخرى في نفس الظروف، لذلك ولقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة والفقرات بالإضافة الى الدرجة الكلية لأداة الدراسة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ الفا وذلك على أدوات عينة الدراسة ، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور ومجالات الدراسة من (0.758-0.842) كما هو موضح في ملحق رقم (1)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.8005)، مما يدل على ان أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج 80% من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبالتالي اعتبرت أداة الدراسة الحالية مناسبة لأغراض الدراسة والاهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من اجلها .

9.3 صدق الأداة:

للارتقاء بمستوى الاستبيانات ولضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، كما تم استشارة اختصاصيين في مجال الإحصاء من أجل عملية ادخال البيانات وتحليلها، وفي ضوء ملاحظات المحكمين ثم تعديل بعض عبارات الاستبيانات كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتمائها للمحاور التي تندرج تحتها.

من ناحية أخرى تم حساب معاملات الارتباط بيرسون والتي تعبر عن قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لذلك المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وتعتبر أداة الدراسة بانها تتمتع بدرجة صدق عالي عندما تكون جميع او معظم معاملات الارتباط دالة احصائياً مستوى الدلالة اقل من 0.05، وبالتالي يدل على زيادة الاتساق او التماسق الداخلي لفقرات داخل هذا المجال او المحور.

حيث تبين وجود ارتباطات دالة احصائياً (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013 والدرجة الكلية لها كما هو موضح من خلال الملحق رقم (2)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

كما تبين وجود ارتباطات دالة احصائياً (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل كما هو موضح من خلال الملحق رقم (3)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

كما تبين وجود ارتباطات دالة احصائياً (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية كما هو موضح في الملحق رقم (4)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

تبين وجود ارتباطات دالة احصائياً (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية كما هو موضح في ملحق رقم (5)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

تبين وجود ارتباطات دالة احصائيا (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية كما هو موضح في ملحق رقم (6)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

كما تبين وجود ارتباطات دالة احصائيا (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات محور ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات كما هو موضح في ملحق رقم (7)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

تبين وجود ارتباطات دالة احصائيا (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات المحور اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية كما هو موضح في ملحق رقم (8)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

تبين وجود ارتباطات دالة احصائيا (مستويات الدلالة المعنوية اقل من 0.05) بين جميع فقرات المحور لمحور مدى تمتع المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير كما هو موضح في ملحق رقم (9)، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

10.3 المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات بعد مراجعتها وادخالها للحاسوب، كما تمت الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة والدرجات الكلية للمجالات، وذلك لان الدرجات الكلية هي عبارة عن متغيرات كمية بسبب تكونها من وسط حسابي بدرجات الفقرات والتي هي متغيرات ترتيبية تم اسناد ارقام تعبر عن ترتيبها (بدرجة معدومة=1 الى درجة مرتفعة جدا = 5).

كما تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ الفا لفحص ثبات أداة الدراسة، وأسلوب تحليل معاملات الارتباط بيرسون لفحص صدق أداة الدراسة وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية.

11.3 معيار تحديد الاتجاه:

بعد إعطاء اتجاهات افراد العينة أرقاماً تمثل اوزاناً لاتجاهاتهم من (1-5): (معدومة=1)، (منخفضة=2)، (متوسطة=3)، (عالية=4)، (عالية جداً=5) على المقياس ذو التدرج الخماسي من (1-5) ، ومن ثم حساب فرق ادنى قيمة وهي 1 من اعلى قيمة وهي 5=4 وهو ما يسمى المدى ، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج =0.8=5/4 ، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من ادنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد المستوى بالاعتماد على الوسط الحسابي ، والجدول ادناه يوضح ذلك

جدول رقم (2): معيار تحديد الاتجاه

المستوى	المتوسط الحسابي
معدومة	أقل من 1.8
منخفضة	1.8 أقل 2.6
متوسطة	2.6 أقل 3.4
مرتفعة	3.4 أقل 4.2
مرتفعة جداً	4.2 فأكثر

تحليل فقرات الاستبيان لقياس مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية في ضوء معيار التدقيق 1013:

جدول رقم (3.أ) خصائص المستجيبين داخل عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
52,5%	42	بكالوريوس
32,5%	26	ماجستير
15%	12	دكتوراه
100%	80	المجموع
النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية في مجال التدقيق بعد الحصول على اذن مزاولة المهنة
30%	24	أقل من خمسة سنوات
20%	16	من 5 الى 15 سنة
50%	40	أكثر من 15 سنة
100%	80	المجموع
النسبة المئوية	العدد	مصادر اكتساب الخبرة في التدقيق الالكتروني من خلال
7,2%	6	دورات تدريبية
10%	8	ورشات عمل

جدول رقم (3.ب) خصائص المستجيبين داخل عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	مصادر اكتساب الخبرة في التدقيق الإلكتروني من خلال
30%	24	العمل الفعلي
50%	40	جميع ما ذكر
2,5%	2	لم آخذ دورات
100%	80	المجموع

من خلال الجدول السابق الخاص بتوزيع خصائص المستجيبين من أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، تبين أن النسبة الأعلى لخيار البكالوريوس بنسبة 52,5% ، يليها خيار ماجستير بنسبة 32,5% والنسبة الأقل لخيار دكتوراه بنسبة 15% .

أما تحليل المستجيبين من أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في مجال التدقيق بعد الحصول على اذن مزاوله المهنة، فكانت النسبة الأعلى ل خيار أكثر من 15 سنة بنسبة 50%، يليها خيار أقل من خمسة سنوات بنسبة 30%، وأقلها من 5 الى 15 سنة بنسبة 20%.

أما تحليل المستجيبين من أفراد عينة الدراسة بناء على مصادر اكتساب الخبرة في التدقيق الإلكتروني فكانت النسبة الأعلى لخيار جميع ما ذكر بنسبة 50%، ثم خيار العمل الفعلي بنسبة 30%، ثم ورشات العمل بنسبة 10%، ثم دورات تدريبية بنسبة 7,2%، وأقلها خيار لم آخذ دورات بنسبة 2,5%.

12.3 تحليل مجالات مدى الالتزام بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013)

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاو ر مدى الالتزام بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013)

جدول رقم (4): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لجميع المجالات

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال
مرتفعة جدا	0,612	4,487	ادراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية
مرتفعة جدا	0.617	4.443	مدى تمتع المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير
مرتفعة جدا	0.625	4.383	مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013
مرتفعة جدا	0.639	4.375	قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية
مرتفعة جدا	0.698	4.362	تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية
مرتفعة جدا	0.662	4.346	مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل
مرتفعة جدا	0.635	4.289	اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية
مرتفعة	0.806	4.155	إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات
مرتفعة جدا	0.661	4.355	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول رقم(4) بأن الدرجة الكلية لمدى الالتزام بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013)المعني بتأثير التجارة الالكترونية على تدقيق البيانات المالية مرتفعة حيث بلغت درجة الوسط الحسابي الكلية(4.355) والانحراف المعياري(0.661)،كما يتضح بأن اعلى الدرجات هي ادراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية بوسط حسابي (4.487)،يليهما درجة مدى تمتع المدقق بمعايير الإبلاغ و اعداد التقارير بوسط حسابي (4.443)، يليها درجة مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013 بوسط حسابي (4.383)، يليها درجة قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية بوسط حسابي (4.375)، يليها درجة تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.362) ، يليها درجة مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل بوسط حسابي (4.346)، يليها درجة اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.289) ، يليها درجة ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات بوسط حسابي (4.155) .

أولاً: مدى التزام المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013.

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع محور مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013:

جدول رقم (5): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	امتلاك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.	4.5250	0.50253	مرتفعة جدا
2	القدرة على تحديد حجم إجراءات التدقيق الملائمة لعمليات التجارة الإلكترونية.	4.5000	0.59534	مرتفعة جدا
3	امتلاك المهارات اللازمة لتحديد الاجراء المناسب لتدقيق حسابات العميل الذي يتعامل مع التجارة الإلكترونية	4.4500	0.50063	مرتفعة جدا
4	القدرة على تحديد التوقيت المناسب لتطبيق إجراءات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.	4.3500	0.57589	مرتفعة جدا
5	القدرة على تحديد الحالات التي يحتاج فيها الى خبير لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.	4.3250	0.88267	مرتفعة جدا
6	امتلاك المعرفة الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الإلكترونية.	4.1500	0.69537	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4,38333	0,625405	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.38333) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.625405) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة امتلاك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5250) وانحراف معياري درجته (0.50253) ، تليها فقرة القدرة على تحديد حجم إجراءات التدقيق الملائمة لعمليات التجارة الإلكترونية بوسط حسابي (4.5000) وانحراف معياري (0.59534) ، تليها فقرة امتلاك المهارات اللازمة لتحديد الاجراء المناسب لتدقيق حسابات العميل الذي يتعامل مع التجارة الإلكترونية بوسط حسابي (4.4500) وانحراف معياري (0.50063) ، ومن ثم فقرة القدرة على تحديد التوقيت المناسب لتطبيق إجراءات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.57589) ، ومن ثم فقرة القدرة على تحديد الحالات التي يحتاج فيها الى خبير لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية بوسط حسابي (4.3250) وانحراف معياري (0.88267) ، وفي المقابل حصلت فقرة امتلاك المعرفة الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الإلكترونية على ادنى وسط حسابي قدره (4.1500) وانحراف معياري (0.69537) .

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات يمتلك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على ضرورة معرفته الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الإلكترونية.

ثانياً: مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل.

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور معرفة المدقق ببيئة العمل.

جدول رقم (6): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العمل لعمليات التجارة الالكترونية.	4.4750	0.59481	مرتفعة جدا
2	إدراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تطبيق استراتيجيات التجارة الالكترونية.	4.4750	0.63595	مرتفعة جدا
3	امتلاك المعرفة الكافية بالطرق التي يتم بها توصيل السلع والمنتجات الكترونيا.	4.4500	0.54888	مرتفعة جدا
4	القدرة على المتابعة المستمرة لدرجة التغير في أنشطة العمل الحاصل نتيجة الاعتماد على التجارة الالكترونية.	4.3500	0.73087	مرتفعة جدا
5	المعرفة بمدى اعتماد العمل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الداخليين حول الشركة وعملها.	4.2750	0.59481	مرتفعة جدا
6	إدراك مدى اعتماد العمل على عمليات التجارة الالكترونية للوصول الى أسواق جديدة من خلال تسهيل وصول السلع والخدمات عبر الانترنت.	4.2500	0.73777	مرتفعة جدا
7	المعرفة بمدى اعتماد العمل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الخارجيين حول الشركة وعملها	4.1500	0.79715	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.3464	0.66289	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.3464) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.66289) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العميل لعمليات التجارة الالكترونية على اعلى وسط حسابي مقداره (4.4750) وانحراف معياري درجته (0.59481) ، تليها فقرة ادراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تطبيق استراتيجيات التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.4750) وانحراف معياري (0.63595) ، تليها فقرة امتلاك المعرفة الكافية بالطرق التي يتم بها توصيل السلع والمنتجات الكترونيا بوسط حسابي (4.4500) وانحراف معياري (0.54888) ، تليها فقرة امتلاك المعرفة الكافية بالطرق التي يتم بها توصيل السلع والمنتجات الكترونيا بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.73087) ، ومن ثم فقرة المعرفة بمدى اعتماد العميل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الداخليين حول الشركة وعملها بوسط حسابي (4.2750) وانحراف معياري (0.59481) ، ومن ثم فقرة ادراك مدى اعتماد العميل على عمليات التجارة الالكترونية للوصول الى أسواق جديدة من خلال تسهيل وصول السلع والخدمات عبر الانترنت بوسط حسابي (4.2500) وانحراف معياري (0.73777) ، وفي المقابل حصلت فقرة المعرفة بمدى اعتماد العميل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الخارجيين حول الشركة وعملها على ادنى وسط حسابي قدره (4.1500) وانحراف معياري (0.73777) .

ومن خلال اراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العميل لعمليات التجارة الالكترونية، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على ضرورة معرفته الكافية بمدى اعتماد العميل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الخارجيين حول الشركة وعملها.

ثالثاً: تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية:

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية

جدول رقم (7): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة حول تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	القدرة الكافية على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن الاعتماد على التجارة الالكترونية.	4.5000	0.55118	مرتفعة جدا
2	القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم تسجيل العمليات التي تم الاعتراف بها الكترونياً.	4.4000	0.58677	مرتفعة جدا
3	إدراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تعامل العميل مع مزودي خدمات الانترنت للقيام بعمليات التجارة الالكترونية.	4.3500	0.69537	مرتفعة جدا
4	القدرة الكافية على التعامل مع خطر فشل النظام الالكتروني المعتمد عليه في التجارة الالكترونية.	4.3500	0.82830	مرتفعة جدا
5	القدرة الكافية على التعامل مع خطر تسجيل ايراد عمليات طلبت الكترونياً ولم يتم توصيلها فعلياً.	4.3000	0.78595	مرتفعة جدا
6	القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة اثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية.	4.2750	0.74587	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية	4.3625	0.6989	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.3625) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.6989) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جداً.

وحصلت فقرة القدرة الكافية على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن الاعتماد على التجارة الالكترونية على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5000) وانحراف معياري درجته (0.55118) ، تليها فقرة القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم تسجيل العمليات التي تم الاعتراف بها الكترونيا بوسط حسابي (4.4000) وانحراف معياري (0.58677) ، تليها فقرة ادراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تعامل العميل مع مزودي خدمات الانترنت للقيام بعمليات التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.69537) ، تليها فقرة القدرة الكافية على التعامل مع خطر فشل النظام الالكتروني المعتمد عليه في التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.82830) ، ومن ثم فقرة القدرة الكافية على التعامل مع خطر تسجيل ايراد عمليات طلبت الكترونيا ولم يتم توصيلها فعليا بوسط حسابي (4.3000) وانحراف معياري (0.78595) ، وفي المقابل حصلت فقرة القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة اثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية على ادنى وسط حسابي قدره (4.2750) وانحراف معياري (0.74587) .

ومن خلال اراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن الاعتماد على التجارة الالكترونية، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على التعامل مع خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة اثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية.

رابعاً: قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية

جدول رقم (8): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول الى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية.	4.5000	0.55118	مرتفعة جدا
2	القدرة على تقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.	4.4500	0.54888	مرتفعة جدا
3	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف خطر الأمان المرتبط بتسجيل عمليات التجارة الالكترونية.	4.3750	0.66323	مرتفعة جدا
4	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع المعالجة الغير صحيحة لعمليات التجارة الالكترونية.	4,3500	0,61829	مرتفعة جدا
5	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق.	4.2000	0.81753	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية	4.375	0.6398	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.375) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.6398) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول الى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5000) وانحراف معياري درجته (0.55118)، تليها فقرة القدرة على تقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.4500) وانحراف معياري (0.54888) ، تليها فقرة القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف خطر الأمان المرتبط بتسجيل عمليات

التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.3750) وانحراف معياري (0.66323) ، تليها فقرة القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع المعالجة الغير صحيحة لعمليات التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.61829) ، وفي المقابل حصلت فقرة القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق على ادنى وسط حسابي قدره (4.2000) وانحراف معياري (0.81753) .

ومن خلال اراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول الى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق.

خامساً: إدراك مدقق الحسابات لأهمية إجراء الاختبارات الإضافية

جدول رقم (9): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ادراك مدقق الحسابات لأهمية إجراء الاختبارات الإضافية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء اثناء ادخال البيانات التي تم حدوثها الكترونيا على الحاسوب.	4.5500	0.54888	مرتفعة جدا
2	إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من نزاهة عمليات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة العمليات والارصدة مع الطرف الثالث.	4.5250	0.67458	مرتفعة جدا
3	إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من شمولية المعلومات التي تم حدوثها الكترونيا.	4.4500	0.63445	مرتفعة جدا
3	إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير المصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية.	4.4250	0.59054	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية	4.4875	0.61211	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع إدراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.4875) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.61211) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة القدرة على ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء اثناء ادخال البيانات التي تم حدوثها الكترونيا على الحاسوب على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5500) وبانحراف معياري درجته (0.54888) ، تليها فقرة ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من نزاهة عمليات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة العمليات والارصدة مع الطرف الثالث بوسط حسابي (4.5250) وبانحراف معياري (0.67458) ، تليها فقرة ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من شمولية المعلومات التي تم حدوثها الكترونيا بوسط حسابي (4.4500) وانحراف معياري (0.63445) ، وفي المقابل حصلت فقرة ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير المصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية على ادنى وسط حسابي قدره (4.4250) وانحراف معياري (0.59054) .

ومن خلال اراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء اثناء ادخال البيانات التي تم حدوثها الكترونيا على الحاسوب، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على القدرة إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير المصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية.

سادساً: إدراك مدقق الحسابات بأهمية استخدام أدلة الإثبات

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الإثبات

جدول رقم (10أ): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية الكترونيا لدى العميل.	4.5250	0.59481	مرتفعة جدا
2	الاعتماد على الطرق المباشرة (الفحص الفعلي والملاحظة) للحصول على معلومات حول وضع العميل.	4.3500	0.65796	مرتفعة جدا
3	الاعتماد على مصادر خارجية ومستقلة عن العميل للحصول على أدلة اثبات يعتمد عليها في ابداء رأيه حول وضع العميل.	4.3250	0.72522	مرتفعة جدا
4	تعتبر أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيامه بعمله على أكمل وجه.	4.3250	0.93829	مرتفعة جدا
5	الاعتماد على تقنيات خاصة للتحقق من صحة التوقيع على العملية التي تمت الكترونيا وإمكانية اعتماده.	4.2500	0.62642	مرتفعة جدا
6	استخدام تقنيات رقابية من أجل فحص المعلومات الالكترونية التي تخص العميل الامر الذي يسمح بالتدقيق وعدم النكران	4.2250	0.69309	مرتفعة جدا
7	الحاجة الى معدات وتقنيات (وورد اكسل واكرويات ...) لقراءة البيانات الالكترونية.	4.1250	0.84756	مرتفعة
8	يعتبر نظام الرقابة الداخلية للعميل معيارا للحكم على بياناته المحاسبية.	4.1000	0.77296	مرتفعة
9	الاعتماد على برامج التدقيق العامة (GAPS) لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية وذلك من خلال طباعة نتائج التدقيق من برنامج التدقيق الالكتروني.	4,0750	0,75933	مرتفعة

جدول رقم (10،ب): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
10	استخدام تقنيات رقابية متطورة من أجل اظهار المصادقة للمستند الالكتروني.	4.0750	0.85351	مرتفعة
11	الاعتماد في المصادقات التي تمت الكترونيا على البريد الالكتروني للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى المنشأة.	4.0250	0.79516	مرتفعة
12	من أهم المعوقات التي تواجه المدقق اثناء تدقيق البيانات الالكترونية ان صيغتها منفصلة عن بعضها ويمكن تغييرها.	3.8250	1.18829	مرتفعة
13	من اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات اثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها ربما لا يكن متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول الى هذه البيانات يكون أكثر صعوبة.	3.8000	1.03606	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.1557	0.80682	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية

(4.1557) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.80682) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية الكترونيا لدى العميل على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5250) وانحراف معياري درجته (0.59481) ، تليها فقرة الاعتماد على الطرق المباشرة (الفحص الفعلي والملاحظة) للحصول على معلومات حول وضع العميل بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.65796) ، تليها فقرة الاعتماد على مصادر خارجية ومستقلة عن العميل للحصول على أدلة اثبات يعتمد عليها في ابداء رأيه حول وضع العميل بوسط حسابي (4.3250) وانحراف معياري (0.72522) ، ، تليها فقرة تعتبر أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيامه بعمله على أكمل وجه بوسط حسابي (4.3250) وانحراف معياري (0.93829) ، تليها فقرة الاعتماد على تقنيات خاصة للتحقق من صحة التوقيع على العملية التي تمت الكترونيا وإمكانية اعتماده بوسط حسابي (4.2500) وانحراف معياري (0.62642)، تليها فقرة استخدام تقنيات رقابية من أجل فحص المعلومات الالكترونية التي تخص العميل الامر الذي يسمح بالتدقيق وعدم النكران بوسط حسابي (4.2250) وانحراف معياري (0.69309)، تليها فقرة الحاجة الى معدات وتقنيات (وورد اكسل واكرويات ...) لقراءة البيانات الالكترونية بوسط حسابي (4.1250) وانحراف معياري (0.84756)، تليها فقرة يعتبر نظام الرقابة الداخلية للعميل معيارا للحكم على بياناته المحاسبية بوسط حسابي (4.1000) وانحراف معياري (0.77296)، تليها فقرة الاعتماد على برامج التدقيق العامة (GAPS) لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية وذلك من خلال طباعة نتائج التدقيق من برنامج التدقيق الالكتروني بوسط حسابي (4.0750) وانحراف معياري (0.75933)، تليها فقرة استخدام تقنيات رقابية متطورة من أجل اظهار المصادقة للمستند الالكتروني بوسط حسابي (4.0750) وانحراف معياري (0.85351)، تليها فقرة الاعتماد في المصادقات التي تمت الكترونيا على البريد الالكتروني للمدنيين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى المنشأة . بوسط حسابي (4.0250) وانحراف معياري (0.79516)، تليها فقرة من أهم المعوقات التي تواجه المدقق اثناء تدقيق البيانات الالكترونية ان صيغتها منفصلة عن بعضها ويمكن تغييرها بوسط حسابي (3.8250) وانحراف معياري (1.18829)، وفي المقابل حصلت فقرة من اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات اثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها ربما لا يكن متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول الى هذه البيانات يكون أكثر صعوبة على أدني وسط حسابي قدره (3.8000) وانحراف معياري (1.03606).

ومن خلال اراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على إدراك أهمية توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية الكترونيا لدى العميل، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على إدراك ان من اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات اثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها ربما لا يكن متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول الى هذه البيانات يكون أكثر صعوبة.

سابعاً: اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية.

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية

جدول رقم (11أ): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	تأثر المجموعة الدفترية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل.	4.400	0.54191	مرتفعة جدا
2	اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الالكترونية بعين الاعتبار ضرورة استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمل المحاسبي.	4.3750	0.53663	مرتفعة جدا
3	اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الالكترونية بعين الاعتبار ضرورة إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات باستخدام الحاسبات وملحقاتها.	4.3500	0.65796	مرتفعة جدا

جدول رقم (11،ب): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
4	تأثر المجموعة المستندية التي تعتبر أحد مقومات نظام المعلومات المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث تصبح تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل.	4.3250	0.61160	مرتفعة جدا
5	أخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل في التجارة الالكترونية بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات	4.2750	0.59481	مرتفعة جدا
6	تأثر دليل الحسابات بحيث تم تطويره بالشكل الذي يحافظ على سرية بالشكل الأفضل	4.2500	0.66561	مرتفعة جدا
7	تأثر القوائم المالية التي تعتبر أحد مقومات النظام المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث أصبحت أكثر دقة.	4.0500	0.84043	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.2892	0.6355	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.1557) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.80682) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة تأثر المجموعة الدفترية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل على اعلى وسط حسابي مقداره (4.400) وبانحراف معياري درجته (0.54191) ، تليها فقرة اخذ

نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بوسط حسابي (4.3750) وانحراف معياري (0.53663) ، تليها فقرة اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الالكترونية بعين الاعتبار ضرورة إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات باستخدام الحاسبات وملحقاتها بوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (0.65796)، تليها فقرة تأثر المجموعة المستندية التي تعتبر احد مقومات نظام المعلومات المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث تصبح تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل بوسط حسابي (4.3250) وانحراف معياري (4.3250) ،، تليها فقرة أخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل في التجارة الالكترونية بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات بوسط حسابي (4.2750) وانحراف معياري (0.59481)، تليها فقرة تأثر دليل الحاسبات بحيث تم تطويره بالشكل الذي يحافظ على سرية بالشكل الأفضل بوسط حسابي (4.2500) وانحراف معياري (0.66561)، وفي المقابل حصلت فقرة تأثر القوائم المالية التي تعتبر احد مقومات النظام المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث أصبحت اكثر دقة على ادنى وسط حسابي قدره (4.0500) وانحراف معياري (0.84043) .

ومن خلال آراء الباحثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على ادراك أهمية تأثر المجموعة الدفترية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات لديه القدرة على ادراك تأثر القوائم المالية التي تعتبر احد مقومات النظام المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث أصبحت اكثر دقة.

ثامناً: مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ وإعداد التقارير .

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ وإعداد التقارير

جدول رقم (12): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ وإعداد التقارير

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تقدير الاجابة
1	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.	4.5750	0.54599	مرتفعة جدا
2	القيام بالإشارة بوضوح الى الرأي حول مدى عدالة مخرجات النظام	4.5750	0.63195	مرتفعة جدا
3	القدرة على تحديد الظروف التي منعت العميل من الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية الموضوعة.	4.3250	0.68943	مرتفعة جدا
4	القدرة على الافصاح الكافي حول عدالة مخرجات النظام الالكتروني	4.3000	0.60379	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية	4.443	0.61779	مرتفعة جدا

يوضح الجدول رقم (12) السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ وإعداد التقارير، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.443) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.61779) مما يدل على ان درجة المحور مرتفعة جدا.

وحصلت فقرة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي على اعلى وسط حسابي مقداره (4.5750) وانحراف معياري درجته (0.54599)، تليها فقرة القيام بالإشارة بوضوح الى الرأي حول مدى عدالة مخرجات النظام بوسط حسابي (4.5750) وانحراف معياري (0.63195)، تليها فقرة القدرة على تحديد الظروف التي منعت العميل من الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية الموضوعة بوسط حسابي (4.3250) وانحراف معياري (0.68943) ، وفي المقابل حصلت فقرة القدرة على الافصاح الكافي حول عدالة مخرجات النظام الالكتروني على ادنى وسط حسابي قدره (4.3000) وانحراف معياري (4.3000) .

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة جدا، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية:

أن مدقق الحسابات لديه القدرة على ادراك أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفي المقابل يجب التركيز من قبل مدقق الحسابات على القدرة على الإفصاح الكافي حول عدالة مخرجات النظام الإلكتروني.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 فرضيات الدراسة:

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاوَر مدى الالتزام بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013)

جدول رقم (13): الأوساط الحسابية ودرجة الالتزام للدرجات الكلية لجميع المجالات

المجال	الوسط الحسابي	درجة الالتزام	مستوى الدلالة
إدراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية	4.487	مرتفعة جدا	0.000
مدى تمتع المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير	4.443	مرتفعة جدا	0.000
مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013	4.383	مرتفعة جدا	0.000
قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية	4.375	مرتفعة جدا	0.000
تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية	4.362	مرتفعة جدا	0.000
مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل	4.346	مرتفعة جدا	0.000
اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية	4.289	مرتفعة جدا	0.000
إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات	4.155	مرتفعة	0.000
الدرجة الكلية	4.355	مرتفعة جدا	0.000

من خلال الجدول رقم (13) ، وبناء على مقياس ليكرت الخماسي تبين أن الدرجة الكلية لمدى الالتزام بمتطلبات تدقيق عمليات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013) المعني بتأثير التجارة الالكترونية على تدقيق البيانات المالية مرتفعة جدا حيث بلغت درجة الوسط الحسابي الكلية (4.355) ، كما و يتضح من الجدول المرتب من درجة الوسط الحسابي الأعلى للأقل لمحاور الدراسة بأن اعلى درجات الالتزام كانت لمحور ادراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية بوسط حسابي (4.487) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بإجرائه الاختبارات الإضافية لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية، يليها درجة مدى تمتع المدقق بمعايير الإبلاغ و اعداد التقارير بوسط حسابي (4.443) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعايير اعداد التقارير لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية الواردة بمعيار التدقيق الدولي 1013 ، يليها درجة مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013 بوسط حسابي (4.383) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية الواردة في معيار التدقيق الدولي 1013 ، يليها درجة قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية بوسط حسابي (4.375) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية، يليها درجة تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.362) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بتعامله مع مخاطر التجارة الالكترونية ، يليها درجة مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل بوسط حسابي (4.346) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بضرورة امتلاك مدقق الحسابات المعرفة الكافية لبيئة العمل الالكترونية ، يليها درجة اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية بوسط حسابي (4.289) بدرجة التزام مرتفعة جدا وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط بالاعتبارات التي يجب أخذها بالحسبان عند مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية

، يليها درجة ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات بوسط حسابي (4.155) حيث كانت درجة الالتزام مرتفعة وبمستوى دلالة 0.000 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد التزام لدى مدقق الحسابات بمعيار العمل الميداني المرتبط باستخدامه لأدلة الاثبات الخاصة التي تتناسب مع تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.

الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات

5.1 نتائج الدراسة

من خلال تحليل فرضيات الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

١_ مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التأهيل العامة لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي ١٠١٣ مرتفع جدا ، بوسط حسابي 4,383، حيث كانت فقرة امتلاك مدقق الحسابات المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تحمل أعلى درجة التزام بين فقرات المحور ووسط حسابي بلغ 4,5250 ، حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة وتتعارض مع أخرى ، تتفق مع دراسة (الشوبكي ، سليمان ، 2016) التي توصلت الى أن مدققي الحسابات في الأردن مطلعون على بنود معيار التدقيق 1013 لكن هناك معوقات مرتبطة بالتوثيق المستندي وارتفاع مخاطر الرقابة والتطور التكنولوجي المتسارع ، وتتنافى نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Sharma & Bansal, 2009) بعدم وجود معايير تتعلق بالتجارة الالكترونية، وعدم وجود استراتيجيات لتدقيقها ، وتخالف ايضا نتيجة دراسة (Mehta, 2016) و دراسة (مراد، 2016) التي توصلت الى اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات التطور التكنولوجي وقلة الخبرة في هذا المجال ، دراسة (مطاحن، 2019) التي توصلت لعدم الالتزام في تطبيق معايير المحاسبة لدى مدققي التجارة الالكترونية في وتتنافى أيضا مع نتيجة دراستي (Hamdella, 2017) و(Xiaoqing, Chengqian, 2015) بعدم الالتزام بمعايير التأهيل العامة.

٢_ مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير العمل الميداني لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي ١٠١٣ مرتفع جدا حيث أن جميع الفرضيات الفرعية التي اندرجت اسفله تحمل درجات التزام مرتفعة جدا ومرتفعة ومن اهم الدراسات التي توافقت نتائجها مع هذه النتيجة دراسة (Mehta, 2016) و (Seputrq, 2016) و (Shaah, 2015) ودراسة (التميمي، 2018) التي توصلت الى عدم وجود عقبات تشريعية وقانونية ومواكبة تكنولوجيا المعلومات ، وتتنافى نتيجة دراستنا مع نتيجة دراسة (Daalabih & Sharaira, 2019) بعدم التمتع والالتزام بمعايير العمل الميداني ، وتتنافى أيضا مع نتيجة دراسة (المشهداني ، العبادي، 2016) و (دراسة الشوبكي ، سليمان 2012) اللتان توصلتا الى ضعف أنظمة الرقابة في بيئة التدقيق الالكترونية ، ودراسة (صالح، 2017) التي توصلت الى أن من أبرز التحديات ان ادلة الاثبات أدلة الكترونية إضافة لغياب التشريعات المنظمة لهذه المهنة بحاجة الى جهد واسع لتقييم المخاطر ، ودراسة (صالح

،2017) التي توصلت الى أبرز التحديات أن أدلة الاثبات الكترونية غير ورقية ، ودراسة (الحسبان،2018) التزام المدققين بمعايير التدقيق بدرجة متوسطة من حيث التخطيط والتوجيه وتقييم المخاطر .

حيث كانت أعلى درجات الالتزام من ضمن الفقرات المدرجة أسفل معايير العمل الميداني للفقرات التالية:

أ- أن مدقق الحسابات لديه القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العميل لعمليات التجارة الالكترونية بدرجة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,475

ب _ أن مدقق الحسابات لديه القدرة على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن التعامل بالتجارة الالكترونية بدرجة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,500.

ت_ أن مدقق الحسابات لديه القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول إلى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية بدرجة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,500.

ث_ أن مدقق الحسابات يدرك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء أثناء إدخال البيانات التي تم حدوثها إلكترونيا على الحاسوب بنسبة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,5500.

ج_ أن مدقق الحسابات يدرك أهمية توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الأحداث الاقتصادية إلكترونيا لدى العميل بنسبة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,5250.

ح_ أن مدقق الحسابات يدرك مدى تأثير المجموعة الدفترية بأعمال التجارة الالكترونية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق لدى العميل بدرجة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,400.

3_ التزام مدقق الحسابات بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية المحددة بمعيار التدقيق الدولي 1013 بدرجة التزام مرتفعة جدا ووسط حسابي 4,443، وهذا ما يتفق مع دراسة (Akari,2018).

5.2 التوصيات:

بعد التوصل للنتائج السابقة، توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

- 1_ على مدقق الحسابات أن يركز على ضرورة المعرفة الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الالكترونية.
- 2_ على مدقق الحسابات أن يهتم بمعرفته الكافية بمدى اعتماد العميل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين حول الشركة وعملها.
- 3_ على مدقق الحسابات أن يركز على خطر عدم التزام الشركة بقانون الضريبة أثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية.
- 4- على مدقق الحسابات التركيز على خطر تسجيل ايراد عمليات طلبت الكترونيا ولم يتم توصيلها فعليا
- 5_ على مدقق الحسابات ضرورة التأكد من مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق.
- 6_ على مدقق الحسابات أن يجري الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير مصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية.
- 7_ على مدقق الحسابات الأخذ بعين الاعتبار أن من اهم المعوقات التي قد تواجهه أثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها لا يكون متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول إلى هذه البيانات يكن أكثر صعوبة.
- 8_ يجب أن يدرك مدقق الحسابات بأن القوائم المالية تتأثر بالتجارة الالكترونية فبالثالي يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند القيام بتدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية.
- 9_ على مدقق الحسابات الإفصاح بشكل كافي حول عدالة مخرجات النظام الإلكتروني أثناء إصدار تقرير التدقيق المتعلق بتدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية.

فهرس المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- أبكر، عيسى. (2018). "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
- ارشيد، ناظم. (2016). "دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الالكترونية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية: 9(27): 173-197.
- التميمي، وآخرون. (2018). "مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الالكترونية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية: 13 (44): 120-130.
- الحسبان، عطا الله. (2015). "مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية: 1(20): 180-220.
- رواني، بوحفص. (2018). "التدقيق المالي والمحاسبي"، جامعة غرداية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
- زقوت، محمود. (2016). "مدى فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- السقا، زياد. رشيد، ناظم. (2015). "متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معايير التدقيق"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 7(22): 150-180.
- سليمان، الشوبكي. (2012). "أهمية التدقيق على عمليات التجارة الالكترونية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 1013"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- سيسالم، روان. (2018). "أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- شكر، سندس. (2018). "الأساليب الحديثة في تدقيق ومراجعة نظم المعلومات"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت.
- صالح، حميداتو. (2017). "تحديات المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قاضي مرياح - ورقلة.

- طرشي، محمد. بوفليح، نبيل. (2018). "التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا: 14(19): 37-46.
- عبد الماجد، بوركايب. (2016). "متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على ضوء المعايير الدولية"، مجلة الاقتصاد الجديد: 1(12): 261-284.
- العبيد، هيا. (2016). "مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- العبيدي، فاطمة. (2015). "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- القواسمي، رنين. (2019). "التجارة الالكترونية كنموذج للتسويق في فلسطين، المعوقات وسبل التطوير"، دراسة ماجستير، جامعة الخليل.
- القوقا واخرون. (2017). "الصعوبات التي تواجه التجارة الالكترونية في فلسطين وأثرها على طريقة الاستخدام وتطبيقاتها"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس.
- مازون، محمد. (2011). "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- محيسن، صابرين. (2017). "مدى ملاءمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي 18 الاعتراف بالإيراد"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مراد، عاصم. (2016). "مدى قدرة مدققي حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- المشهداني، عمر. العبادي، إبراهيم. (2015). "التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل عمليات التجارة الالكترونية"، المجلة العربية للإدارة: 23(2): 263-284.
- مطاحن، ريم. (2019). "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية"، دراسة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- منصر واخرون. (2018). "استخدام الخبير وأثره على استقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد الخضر الوادي.
- النعسان، سماح. (2018). "العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- هاني، ليث. (2016). "تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.

- يونس، زين. بشير، كشرود. (2019). "أثر التجارة الالكترونية على مهنة المراجعة"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 6(1): 200-215.

المراجع الأجنبية:

- Akari,A. (2018). "External Auditing And The Performance Of Commercial Enterprises", Centria University of Applied Sciences , Degree programmed Business management
- Al Dalabih,F. & Al- sharairi,M. (2019). "The Role of E- commerce on the Auditing practices", International Journal of Economics and Finance, vd, 11 Nou.
- Al-Musaw, A. (2021). "Auditing Financial Statements In The Electronic Information Environment", Al-Turath University College, International Journal of Entrepreneurship Volume 25
- Alsharayri,M. (2017). "The Adequacy of Programs Used by the Auditors on Jordanian Companies Operating in Electronic Commerce and its Impact on Accounting Disclosure (From the Viewpoint of the External Auditor", Balqaa' Applied University, Jordan.
- Ghadhad & other. (2019). "factors affecting the qwality of auditer performance" ,Al-Furat al-awsat Technical university.
- Hamdell, A. (2017). "How important is the Experience of the External Auditor in the Audit of Electronic Commerce".
- IFAC, ISA1013,2010 .
- Karlsten, A. & Wallberg, M.(2017). "The effects of digitalization on auditor's tools and working methods" .
- Mehta, P. (2016). "Impact of commerce on auditing, IJRAP Impact, Factor 3,215" Volume 3, issue 1 oneJan- manch 2016.
- Niemi, I. (2018). "External auditing and the performance of commercial enterprise".
- Sapura, W. (2016). "Auditing process on electronic commerce systems". Jurnal Ilmuntans, volume 9 (1), April 2016.
- Shaat,A. (2015). "The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work ."
- Sharma, D.,&Bansal,C. (2009). "New challenges of accounting and auditing in E- environment in India" , Vol.5, num 1.

- Smith,K. (2019) . "An Analysis of E-Commerce: E-Risk, Global Trade, and Cybercrime" , Texas A&M University.
- Toleuuly and others, (2020). "FEATURES OF E-COMMERCE RISK MANAGEMENT IN MODERN CONDITIONS, Academy of Strategic Management" Journal Volume 19, Issue 1.
- Tugui, A.& Genete,L .(2018). "Particularities of Audit Planning in E-commerce, Communications of the IBIMA" ,Volume 6.
- Xiaoqing,C.,& Chengqian,Z. (2015). "The Problems and Countermeasures of the E-commerce Enterprise Internal Audit Informationization" , International Conference on Applied Science and Engineering Innovation, page404-408.
- yang yae,Z. (2018). "Risk analysis of and ihing caused by the development of E-commerce", Advances in science, Education and tlumanties Research volume 194.
- Zhu, S. (2016). " Risk and Prevention in E-Commerce Payment". 3rd International Conference on Information, Business and Education Technology ,page 132-134.

الملاحق:

ملحق رقم (1): جدول معاملات الثبات لمجالات الدراسة.

معامل الثبات كرونياخ ألفا	عدد الفقرات	المجال
0.76	6	مدى التزام المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013
0.831	7	مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل
0.792	6	تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية
0.792	5	قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية
0.758	4	ادراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية
0.839	13	ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات
0.842	7	اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية
0.790	4	مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ و اعداد التقارير
0.8005		الدرجة الكلية

ملحق رقم (2): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور مدى التزام المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعايير التدقيق 1013

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	امتلاك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.	0.695	0.000
2	امتلاك المهارات اللازمة لتحديد الاجراء المناسب لتدقيق حسابات العميل الذي يتعامل مع التجارة الالكترونية	0.598	0.000
3	امتلاك المعرفة الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الالكترونية.	0.706	0.000
4	القدرة على تحديد حجم إجراءات التدقيق الملائمة لعمليات التجارة الالكترونية .	0.707	0.000
5	القدرة على تحديد التوقيت المناسب لتطبيق إجراءات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.	0.744	0.000
6	القدرة على تحديد الحالات التي يحتاج فيها الى خبير لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية.	0.677	0.000

ملحق رقم (3): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعء مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	امتلاك المعرفة الكافية بالطرق التي يتم بها توصيل السلع والمنتجات الكترونيا.	0.536	0.000
2	القدرة على المتابعة المستمرة لدرجة التغير في أنشطة العمل الحاصل نتيجة الاعتماد على التجارة الالكترونية.	0.694	0.000
3	القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العمل لعمليات التجارة الالكترونية.	0.683	0.000
4	ادراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تطبيق استراتيجيات التجارة الالكترونية.	0.651	0.000
5	المعرفة بمدى اعتماد العمل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الداخليين حول الشركة وعملها.	0.778	0.000
6	المعرفة بمدى اعتماد العمل على التجارة الالكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الخارجيين حول الشركة وعملها	0.717	0.000
7	ادراك مدى اعتماد العمل على عمليات التجارة الالكترونية للوصول الى أسواق جديدة من خلال تسهيل وصول السلع والخدمات عبر الانترنت.	0.871	0.000

ملحق رقم (4): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	إدراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تعامل العميل مع مزودي خدمات الانترنت للقيام بعمليات التجارة الالكترونية.	0.620	0.000
2	القدرة الكافية على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن الاعتماد على التجارة الالكترونية.	0.658	0.000
3	القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم تسجيل العمليات التي تم الاعتراف بها الكترونياً.	0.774	0.000
4	القدرة الكافية على التعامل مع خطر تسجيل إيرادات عمليات طلبت الكترونياً ولم يتم توصيلها فعلياً.	0.705	0.000
5	القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة اثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية.	0.733	0.000
6	القدرة الكافية على التعامل مع خطر فشل النظام الالكتروني المعتمد عليه في التجارة الالكترونية.	0.747	0.000

ملحق رقم (5): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعء قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	القدرة على تقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.	0.610	0.000
2	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق.	0.747	0.000
3	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع المعالجة الغير صحيحة لعمليات التجارة الالكترونية.	0.845	0.000
4	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول الى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية.	0.729	0.000
5	القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف خطر الأمان المرتبط بتسجيل عمليات التجارة الالكترونية.	0.741	0.000

ملحق رقم (6): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعء إدراك مدقق الحسابات لأهمية إجراء الاختبارات الإضافية

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	إدراك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير المصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية.	0.685	0.000
2	ادراك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء اثناء ادخال البيانات التي تم حدوثها الكترونيا على الحاسوب.	0.866	0.000
3	إدراك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من نزاهة عمليات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة العمليات والارصدة مع الطرف الثالث.	0.784	0.000
4	ادراك أهمية إجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من شمولية المعلومات التي تم حدوثها الكترونيا.	0.724	0.000

ملحق رقم (7): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية الكترونيا لدى العميل.	0.364	0.000
2	تعتبر أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيامه بعمله على أكمل وجه.	0.422	0.000
3	الاعتماد على مصادر خارجية ومستقلة عن العميل للحصول على أدلة اثبات يعتمد عليها في ابداء رأيه حول وضع العميل.	0.624	0.000
4	يعتبر نظام الرقابة الداخلية للعميل معيارا للحكم على بياناته المحاسبية.	0.681	0.000
5	الاعتماد على الطرق المباشرة (الفحص الفعلي والملاحظة) للحصول على معلومات حول وضع العميل.	0.614	0.000
6	استخدام تقنيات رقابية من أجل فحص المعلومات الالكترونية التي تخص العميل الامر الذي يسمح بالتدقيق وعدم النكران	0.648	0.000
7	استخدام تقنيات رقابية متطورة من أجل اظهار المصادقة للمستند الالكتروني.	0.584	0.000
8	الحاجة الى معدات وتقنيات (وورد اكسل واكرويات ...) لقراءة البيانات الالكترونية.	0.736	0.000
9	من أهم المعوقات التي تواجه المدقق اثناء تدقيق البيانات الالكترونية ان صيغتها منفصلة عن بعضها ويمكن تغييرها.	0.550	0.000
10	من اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات اثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها ربما لا يكن متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول الى هذه البيانات يكون أكثر صعوبة.	0.548	0.000
11	الاعتماد على تقنيات خاصة للتحقق من صحة التوقيع على العملية التي تمت الكترونيا وإمكانية اعتماده.	0.730	0.000
12	الاعتماد على برامج التدقيق العامة (GAPS) لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية وذلك من خلال طباعة نتائج التدقيق من برنامج التدقيق الالكتروني.	0.619	0.000
13	الاعتماد في المصادقات التي تمت الكترونيا على البريد الالكتروني للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى المنشأة.	0.668	0.000

ملحق رقم (8): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	أخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل في التجارة الالكترونية بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات	0.775	0.000
2	اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الالكترونية بعين الاعتبار ضرورة استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمل المحاسبي.	0.755	0.000
3	اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الالكترونية بعين الاعتبار ضرورة إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات باستخدام الحاسبات وملحقاتها.	0.747	0.000
4	تأثر المجموعة المستندية التي تعتبر احد مقومات نظام المعلومات المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث تصبح تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل.	0.689	0.000
5	تأثر المجموعة الدفترية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق لدى العميل.	0.762	0.000
6	تأثر دليل الحسابات بحيث تم تطويره بالشكل الذي يحافظ على سرية بالشكل الافضل	0.740	0.000
7	تأثر القوائم المالية التي تعتبر أحد مقومات النظام المحاسبي بالتجارة الالكترونية بحيث أصبحت اكثر دقة.	0.644	0.000

ملحق رقم (9): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.	0.744	0.000
2	القدرة على تحديد الظروف التي منعت العميل من الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية الموضوعية.	0.774	0.000
3	القدرة على الإفصاح الكافي حول عدالة مخرجات النظام الالكتروني	0.792	0.000
4	القيام بالإشارة بوضوح الى الرأي حول مدى عدالة مخرجات النظام	0.829	0.000

ملحق رقم (10): جدول تلخيص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	الأهداف	المنهج	النتائج
1 دراسة (يونس، بشير ، 2019) بعنوان " أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة	التعرف على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة وأثرها على أداء هذه المهنة.	الوصفي التحليلي	هناك مجموعة تحديات تواجه مهنة المراجعة تتمثل بالتطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في تقنية التجارة الإلكترونية ونشر القوائم المالية على الانترنت، وان هناك أثر سلبي لهذه التحديات المتمثلة بالتجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة
2 دراسة (مطاحن ، 2019) بعنوان " مدى قدرة مدقي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية "	التعرف على المشروع الأمريكي المشترك الخاص بتدقيق معاملات التجارة الإلكترونية بالإضافة الى تحديد مدى إدراك المدققين لبنود ذلك المشروع وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك	الوصفي التحليلي	ان المشروع الأمريكي الكندي المشترك قد ساهم بإضافة بعدا تكنولوجيا متطورا لمهنتي المحاسبة والتدقيق، الا ان المدققين الخارجيين قد وجدوا صعوبة في الالتزام بينوده
3 دراسة (طرشي، بوفليح، 2018) بعنوان " التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول "	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات توفير بيئة مناسبة لتطوير التجارة الإلكترونية والاستفادة من المزايا التي تحققها	المنهج الوصفي والكتب والمراجع العربية والاجنبية	من أهم هذه المتطلبات متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكة، متطلبات تتعلق بالأمور التشريعية والقانونية، متطلبات متعلقة بموقع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفر العوامل اللازمة لإنشاء التجارة الإلكترونية والمتمثلة بتوفر مستوى من الثقة والأمان، وجود آليات موضوعية لحماية المستهلك، حماية الملكية الفكرية، توافر أنظمة فعالة للسداد الإلكتروني
4 3. دراسة (التميمي، وآخرون، 2018) بعنوان " مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية "	الى بيان مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب والملاكات البشرية	المنهج الوصفي التحليلي	عدم وجود عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب والملاكات البشرية، إضافة الى أن مراقب الحسابات لديه القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة، وامتلاكه المعرفة بالإطار القانوني الخاص بحماية الأطراف المتعاقدة
5 دراسة (صالح ، 2017) بعنوان: " تحديات المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية في الجزائر "	توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية بالإضافة الى اقتراح الحلول لمواجهة هذه التحديات	الوصفي التحليلي	من أبرز التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية ان ادلة الاثبات ادلة الكترونية غير ورقية تحتاج في جمعها الى تكنولوجيا معلومات
6 دراسة (محيسن ، 2017) بعنوان " مدى ملاءمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي	الوقوف على مدى توافق الاعتراف بالإيراد في بيئة التجارة الإلكترونية مع	الوصفي التحليلي	ان تطبيق أساليب المحاسبة المتعلقة ببيع السلع والخدمات في بيئة التجارة الإلكترونية لا يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "18

		متطلبات المعيار الدولي رقم "18"	18" الاعتراف بالإيراد "	
7	دراسة (التوقا وآخرون، بعنوان " الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية في فلسطين وأثرها على طريقة الاستخدام وتطبيقاتها".	التعرف على الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية في فلسطين	المنهج الوصفي التحليلي	العوامل السياسية الغير مستقرة، بالإضافة إلى العوامل القانونية التي تتمثل بعدم وجود تشريعات توضح طبيعة ونطاق تحمل التجارة الإلكترونية وأن العوامل التكنولوجية التي تتمثل بعدم توافر نظام لطلب العملاء ونظام تسديد ثمن البضاعة وقلة المهارات التقنية، بالإضافة إلى العوامل المالية المتمثلة بعدم جاهزية البيئة التحتية. بالإضافة إلى المعوقات البشرية التي تتمثل بقلة الوعي لدى المدراء والموظفين بتطبيقات التجارة الإلكترونية وعدم وجود ثقة لدى العملاء في تطبيقاتها تعتبر من أهم التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية.
8	دراسة (ارشيد ، 2016) بعنوان " دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية "	التعرف على مهام مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية	الوصفي التحليلي	اهم المهام التي يقوم بها مراقب الحسابات لإضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية ما يلي أولاً ينبغي ان يتأكد مراقب الحسابات من خلال أداء مهمته من ان الشركة صاحبة الموقع على شبكة الانترنت تقوم باتباع نظام رقابي فعال وسليم
9	دراسة (مراد، 2016) بعنوان " مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية "	التعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ والمعايير المنصوص عليها بالمشروع الأمريكي الكندي المشترك ، هذا الى جانب التعرف الى المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك	الوصفي التحليلي	هناك امتلاك لعينة الدراسة القدرة على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك ، حيث احتل مبدأ السرية ومعايير المراقبة اعلى مستويات القدرة وفي المقابل احتل مبدأ جاهزية النظام ومعايير الإجراءات ادنى مستويات القدرة ، هذا بالإضافة الى هناك معوقات تحول دون هذه القدرة والتب تتمثل بالتطور التكنولوجي وحدائث استخدام التجارة الإلكترونية وعدم وجود دورات في هذا المجال هذا الى جانب غياب التوثيق المستندي الإلكتروني وقلة خبرة المدققين في هذا المجال
10	دراسة (المشهداني، العبادي، 2016) بعنوان: "التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل عمليات التجارة الإلكترونية"	التعرف على التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، بالإضافة الى اقتراح الحلول اللازمة لمواجهة التحديات	الوصفي التحليلي	أن التأهيل العلمي للمدقق ومصداقية المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، وامن هذه المعلومات والتدقيق المستمر، وسهولة التلاعب بالمعلومات وسرقتها وتعديلها، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية من أهم المشاكل التي تواجه المدقق في تدقيق الحسابات
11	دراسة (عبد الماجد، 2016)، بعنوان " متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية "	التعرف على أهم المتطلبات العلمية والعملية التي يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات لتنفيذ عملية التدقيق في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	الإصدارات والمعايير الدولية ذات العلاقة بالموضوع	من أهم المتطلبات العلمية التي يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات التأهيل المتخصص والمعرفة المحكمة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومميزات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالإضافة إلى أهم المتطلبات العملية التي يجب أن تتوفر لدى المدقق المعرفة بالمعايير المتخصصة في مجال تدقيق ورقابة نظم المعلومات الإلكترونية واعتبارها كأداة في عمليات التدقيق والتي تتمثل بمعايير رقم 1001 و1002 و1003 و1009 ونشرات معايير

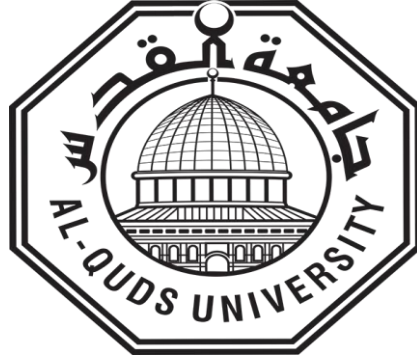
				التدقيق رقم 48 و80 و94 والتقارير الصادر عن معهد المدققين الأمريكيين، ومعايير تدقيق وتوكيد نظم المعلومات ودليل التعليم للاتحاد الدولي للمحاسبين.
12	دراسة (السقا، ارشيد، 2012) بعنوان "متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معايير التدقيق"	التعرف على أهمية تدقيق عمليات التجارة الالكترونية بالإضافة الى توضيح أهم المعايير والبيانات والارشادات الصادرة من الجمعيات المهنية المختصة والتي يمكن أن يعتمد عليها مدقق الحسابات في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية	المنهج الوصفي	من أهم معايير التدقيق ذات العلاقة بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية معيار رقم 400 (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) ن معيار 620 (الاستفادة من عمل الخبير)، معيار التدقيق رقم 80 (قضايا الاثبات في البيئة الالكترونية ، معيار التدقيق 94 (اثر تقنية المعلومات على أهمية الرقابة الداخلية عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية) ، بالإضافة الى وجود مجموعة من البيانات والارشادات الخاصة ببيئة التجارة الالكترونية والتي تتمثل ببيان ممارسة التدقيق الدولي 1013 (التجارة الالكترونية وتأثيرها على تدقيق البيانات المالية)، مجموعة الارشادات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، بالإضافة الى دليل التدقيق الارشادي 1056، ومعيار التدقيق لنظم المعلومات الصادرة عن جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات 816
13	دراسة (الحسبان، 2015) بعنوان " مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على امن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية"	تحديد مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية مع معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بأمن وسرية المعلومات وأثرها على بقاء ونمو البنوك التجارية	المنهج الوصفي التحليلي	المدققين الداخليين يتعاملون بمتطلبات الامن والسرية للمعلومات الخاصة بالبنوك وتحافظ على تغييرها باستمرار من وقت لآخر بدرجة متوسطة من حيث التخطيط والتوجيه وتقييم المخاطر مع وجود دور لا يأس به للأنظمة والتشريعات الحكومية فيما يتعلق بأمن وسرية المعلومات.
14	دراسة (الشوبكي، سليمان، 2012) بعنوان " أهمية التدقيق الخارجي على عمليات التجارة الالكترونية للمساهمة العامة الأردنية في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 1013"	التعرف على مدى المام مدققي الحسابات في الأردن لبنود معيار التدقيق في ظل التجارة الالكترونية، بالإضافة الى التعرف على أهم المعوقات العلمية والعملية التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن في تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية	المنهج الوصفي التحليلي	مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن مطلعون على بنود المعيار الدولي للتدقيق رقم 1013، وأن هناك عدة معوقات تواجه المدققين في الأردن من أهمها غياب التوثيق المستندي وارتفاع مخاطر الرقابة وعدم انتشار التجارة الالكترونية في الأردن، والتطور التكنولوجي المتسارع في الشركات التي تعمل في التجارة الالكترونية
15	دراسة (مازون، 2011) بعنوان "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"	ابراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي	المنهج الوصفي التحليلي	مكاتب التدقيق في الجزائر تقدم خدمات ذات جودة عالية الأمر الذي يشجع من تطبيق المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي على الرغم من أن التدقيق المحاسبي في الجزائر تختلف عما هو معمول به دوليا الا أن بإمكان الجزائر تحقيق التوافق مع المعايير الدولية للتدقيق.

16	1- دراسة (AIMusawi, 2021) "Auditing Financial Statements In The Electronic Information Environment"	تحديد أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على جودة التدقيق الخارجي وتحديد طبيعة التدقيق بموجب هذه البيئة مما يتطلب من المدقق دراسة وفهم هذه البيئة	المنهج الوصفي التحليلي	التشغيل الإلكتروني للقوائم المالية قد غير المحاسبة اليدوية والإجراءات والأساليب المستخدمة فيها، لم يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أهداف التدقيق ولكنه أدى إلى تحسين إجراءات الحسابات وأسابيليه، كما يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار عوامل الخطر التي قد يتعرض لها في ظل هذه الأنظمة الإلكترونية.
17	دراسة (Al Dalabih and sharaira, 2019) بعنوان: "The role of E – commerce the auditing practices."	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التجارة الإلكترونية في ممارسات التدقيق في القطاع المصرفي الأردني.	المنهج الوصفي التحليلي	هناك دوراً مهماً للتجارة الإلكترونية في علمية التدقيق، إلا أن البنوك التجارية الأردنية تواجه عدة أنواع من مخاطر التجارة الإلكترونية المرتبطة بالتدقيق، وأهم هذه المخاطر قلة معرفة المدققين حول مفاهيم تقنية المعلومات وكيفية استخدامها في التدقيق وعدم إجراء دورات تدريبية لمدققي الحسابات عن كيفية استخدامها في التدقيق وطبيعة المواقع الإلكترونية.
18	دراسة (Yang yue, 2018) بعنوان: "Risk analysis and caused by the development of e-commerce"	التعرف على مخاطر التدقيق المرتبطة بممارسات التجارة الإلكترونية	المنهج الوصفي التحليلي	من أهم مخاطر تدقيق الشركات التي تتعامل مع التجارة الإلكترونية هو الاقتصار على تدقيق الأعمال الأساسية فقط دون مراعاة خصائص الصناعة وبيئة التدقيق ومحتواه، والتغيرات في مخاطر التدقيق، وعدم الأخذ بعين الاعتبار دقة البيانات المحاسبية ومراجعة الأنظمة والبرامج الخاصة بالتجارة الإلكترونية هذا إلى جانب أمن وموثوقية نظام أعمال التجارة الإلكترونية بأكمله.
19	دراسة (Genete, Tugui, 2018) بعنوان: "Particularities of and it planning in e-commerce"	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصوصيات التخطيط لتدقيق الشركات التي تتعامل مع التجارة الإلكترونية.	المنهج الوصفي التحليلي	هناك تغير كبير للممارسات التي يجب أن يعتمد عليها المدقق للتكيف مع نشاطات التجارة الإلكترونية حيث يجب عليه أن يكون قادراً على فهم وتقييم تقنيات المعالجة التي يستخدمها نظام المعلومات بالإضافة على فهم وتقييم مالية الشركة التي تعتمد على التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى أنه يجب على المدقق أن يهتم اهتمام كبير بمرحلة التخطيط لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية حيث تختلف اختلاف تام عن تدقيق البيئة الكلاسيكية التقليدية.
20	دراسة (AKARI, 2018) بعنوان: "AUDITING AND THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL ENTERPRISES"	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المدققين في أداء عملهم في الشركات التجارية.	المنهج الوصفي التحليلي	هناك مشاكل تواجه المدققين الخارجيين والتي تتمثل بالأنظمة الصارمة لحفظ المعلومات وتدابير الرقابة التي وضعتها الإدارة لكي تمارس أهدافها في الاختلاس والتضليل المالي ، الا ان مدققي الحسابات الخارجيين قد واجهوا هذه المشاكل من خلال القيام بدورهم في إضافة المصداقية الى البيان المالي دون التأثير عليها من اجل تعزيز ثقة المستثمرين الامر الذي يساهم في تحسين أداء الشركة داخليا وخارجيا ، هذا الى جانب توفير الفرصة لهؤلاء المستثمرين لمسائلة الإدارة عن أموالهم المستثمرة مما يزيد من مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من دقة البيانات المالية ومصداقيتها وإصدار التقرير المالي الذي يساهم في نمو الشركة داخليا وخارجيا .

21	دراسة (Hamdella 2017)، بعنوان: "How important is the Experience of the Auditor in the Audit of Electronic Commerce"	تحديد مدى أهمية الخبرة الموجودة لدى مدقق الحسابات في تدقيق حسابات الشركة المتعاملة بالتجارة الإلكترونية	المنهج الوصفي التحليلي	خبرة مدقق الحسابات وقدرته على التعامل مع مهارات الكمبيوتر والتجارة الإلكترونية لها أثر كبير على كفاءته في تدقيق حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية.
22	دراسة (Alsharayri,) (2017 بعنوان: "The Adequacy of Programs Used by the Auditors on Jordanian Companies Operating in Electronic Commerce and its Impact on Accounting Disclosure (From the Viewpoint of the Auditor"	هدفت هذه الدراسة الى التأكد من مدى كفاية البرامج التي يستخدمها المدققين في الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية	المنهج الوصفي التحليلي	البرامج الجاهزة المستخدمة في التدقيق ضرورية ومهمة وتؤثر بشكل كبير على القرار النهائي للمدقق الخارجي ونحصل من خلالها على النتائج بسرعة كافية ، إلا ان التعامل مع هذه البرامج بحاجة الى دورات لرفع مهارات المدققين على التعامل مع التجارة الإلكترونية ، بالإضافة الى ضرورة الكشف عن عمليات التجارة الإلكترونية بالتقارير التي تفصح عنها الشركة ليسهل عملية التدقيق المالي .
23	دراسة (saputrq ، 2016) بعنوان: Auditing process on electronic commerce systems"	التعرّف على مراحل علمية التدقيق التي يجب إجراؤها من قبل المدققين للشركات التي تستخدم نظام التجارة الإلكترونية.	المنهج الوصفي التحليلي	عملية تدقيق الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية تتكون من 7 مراحل تدقيق دورة حياة تطوير النظام، تدقيق نظام البرمجيات، تدقيق نظام الأمان، تدقيق نظام الإدارة، تدقيق نظام الرقابة الداخلية، تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية، تدقيق خطط تعامل الشركة مع الكوارث لضمان استمرارية الأعمال، فمن خلال هذه المراحل يتم تدقيق هذه الشركات الأمر الذي يساهم في تدقيق نظام المعلومات ونظام التجارة الإلكترونية الأمر الذي يساهم في حماية أمن الأصول وسلامة البيانات وفعالية النظام وكفاءته.
24	دراسة (Mehta,2016) بعنوان: Impact of E-commerce on Auditing"	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر التجارة الإلكترونية على عملية المراجعة والتوثيق، بالإضافة الى التعرف على ابرز المعوقات التي تقف امام المراجعين في تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية الحاجة الى زيادة التدريب العلمي والعملية بالإضافة الى دورات متخصصة في تدقيق التجارة الإلكترونية وتوعية المراجعين الخارجيين بمخاطر هذا النوع من التجارة وكيفية التعامل معها اثناء عملية المراجع ، والحاجة الى جهد واسع في تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية ، والحصول على اكبر قدر ممكن من الإجراءات لتأكيد هذه العمليات.	المنهج الوصفي التحليلي	التجارة الإلكترونية لها تأثير على تقرير المراجع الخارجي من حيث معايير اعداد التقرير وادلة وإجراءات عملية المراجعة والتوثيق من خلال مراجعة العمليات في التجارة الإلكترونية، وان من ابرز المعوقات التي تقف امام المراجعين الخارجيين في تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية الحاجة الى زيادة التدريب العلمي والعملية بالإضافة الى دورات متخصصة في تدقيق التجارة الإلكترونية وتوعية المراجعين الخارجيين بمخاطر هذا النوع من التجارة وكيفية التعامل معها اثناء عملية المراجع ، والحاجة الى جهد واسع في تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية ، والحصول على اكبر قدر ممكن من الإجراءات لتأكيد هذه العمليات.
25	دراسة (Shaat, 2015) بعنوان: تأثير التجارة الإلكترونية على	تحديد تأثير التجارة الإلكترونية	المنهج الوصفي التحليلي	التجارة الإلكترونية لها أثر كبير على

عمل المراجع لشركات المحاسبة الدولية مما جعل هناك حاجة لعملية التقييم المستمر لمخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية والحصول على أكبر قدر ممكن من الثقة لتأكيدهما.	التحليلي	الإلكترونية على عمل المراجع.	بعنوان: " The Impact of E-Commerce on the Auditor Work "	
من أهم معوقات التي تواجه المدقق الداخلي هي التداول غير الورقي ومعالجة البيانات المالية المعقدة إلكترونياً، ولحل هذه المشاكل اقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي تحد من هذه المشاكل والتي تتمثل في التدريب والتنظيم وتنمية مواهب المدققين ليصبحوا قادرين على تلبية متطلبات التدقيق الداخلي، وتحسين فهم نظام المعلومات التكنولوجي.	المنهج الوصفي	هدفت هذه الدراسة الى تحليل مشاكل التدقيق الداخلي للشركات التي تتعامل في التجارة الإلكترونية.		26
من أهم تحديات محاسبة وتدقيق بيئة التجارة الإلكترونية عدم وجود معايير تتعلق بالقياس والتسجيل والكشف عن معاملات التجارة الإلكترونية، وعدم وجود استراتيجيات للتعامل مع تدقيق بيئة التجارة الإلكترونية وطبيعة الخدمات المطلوبة من المدقق وطرق وإجراءات التدقيق.	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديات محاسبة وتدقيق البيئة الإلكترونية.	دراسة Sharma and Bansal (2009) بعنوان " New challenges of accounting and auditing in e-envvon meant "	27

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير محاسبة وضرائب

السادة المحترمون ...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماجستير بعنوان " مدى التزام مدقي الحسابات بمتطلبات تدقيق الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية في ظل معيار التدقيق الدولي (1013) المعني بتأثير التجارة الالكترونية على تدقيق البيانات المالية " .

ونظراً لخبرتكم في مجال التدقيق، وبحكم موقعكم الوظيفي، فان الباحثة تأمل حضرتكم الاطلاع على فقرات هذه الاستبانة واجابة جميع اسئلتها بدقة وموضوعية وحيادية، وتؤكد الباحثة بان جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثة: فداء الاطرش

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى التكرم بوضع إشارة (*) امام الإجابة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

() بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه

2-الخبرة العملية في مجال التدقيق بعد الحصول على اذن مزاوله المهنة:

() أقل من خمسة سنوات () من 5 الى 15 سنة () اكثر من 15 سنة

3- مصادر اكتساب الخبرة في التدقيق الالكتروني من خلال:

() دورات تدريبية () ورشات عمل () العمل الفعلي () جميع ما ذكر ()
() لم آخذ دورات

القسم الثاني: بما ينسجم مع معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً المنسجمة مع معيار التدقيق الدولي رقم 1013 المعتمد عليها في تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية:

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
المحور الأول: مدى التزام المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013					
1					امتلاك المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.
2					امتلاك المهارات اللازمة لتحديد الاجراء المناسب لتدقيق حسابات العميل الذي يتعامل مع التجارة الإلكترونية
3					امتلاك المعرفة الكافية بمزودي خدمات الانترنت التي يعتمد عليها العميل للقيام بعمليات التجارة الإلكترونية.
4					القدرة على تحديد حجم إجراءات التدقيق الملائمة لعمليات التجارة الإلكترونية.
5					القدرة على تحديد التوقيت المناسب لتطبيق إجراءات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.
6					القدرة على تحديد الحالات التي يحتاج فيها الى خبير لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.
المحور الثاني: مدى التزام المدقق بمعايير العمل الميداني المحددة بمعيار التدقيق 1013 من خلال ما يلي:					
البعد الأول: مستوى معرفة المدقق ببيئة العميل من خلال ما يلي:					
7					امتلاك المعرفة الكافية بالطرق التي يتم بها توصيل السلع والمنتجات الكترونياً.
8					القدرة على المتابعة المستمرة لدرجة التغير في أنشطة العميل الحاصل نتيجة الاعتماد على التجارة الإلكترونية.
9					القدرة على التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة ممارسة العميل لعمليات التجارة الإلكترونية.
10					ادراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تطبيق استراتيجيات التجارة الإلكترونية .
11					المعرفة بمدى اعتماد العميل على التجارة الإلكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الداخليين حول الشركة وعملها.
12					المعرفة بمدى اعتماد العميل على التجارة الإلكترونية في تزويد المعلومات للمهتمين الخارجيين حول الشركة وعملها
13					إدراك مدى اعتماد العميل على عمليات التجارة الإلكترونية للوصول الى أسواق جديدة من خلال تسهيل وصول السلع والخدمات عبر الانترنت.

البعد الثاني: تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية من خلال ما يلي:					
				ادراك المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة تعامل العميل مع مزودي خدمات الانترنت للقيام بعمليات التجارة الالكترونية.	14
				القدرة الكافية على التعامل مع خطر ترجمة العملات الأجنبية الناتج عن الاعتماد على التجارة الالكترونية.	15
				القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم تسجيل العمليات التي تم الاعتراف بها الكترونياً.	16
				القدرة الكافية على التعامل مع خطر تسجيل ايراد عمليات طلبت الكترونياً ولم يتم توصيلها فعلياً.	17
				القدرة الكافية على التعامل مع خطر عدم الالتزام بقانون الضريبة اثناء القيام بعمليات التجارة الالكترونية.	18
				القدرة الكافية على التعامل مع خطر فشل النظام الالكتروني المعتمد عليه في التجارة الالكترونية.	19
البعد الثالث: قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال ما يلي:					
				القدرة على تقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.	20
				القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على معالجة عمليات التجارة الالكترونية بشكل دقيق.	21
				القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع المعالجة الغير صحيحة لعمليات التجارة الالكترونية.	22
				القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على ضمان الوصول الى السجلات المالية المتعلقة بالتجارة الالكترونية.	23
				القدرة على تقييم مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف خطر الأمان المرتبط بتسجيل عمليات التجارة الالكترونية.	24
البعد الرابع: ادراك أهمية الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية من خلال ما يلي :					
				إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية لمنع التغيير الغير المصرح به على السجلات المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية.	25
				ادراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من عدم وجود أخطاء اثناء ادخال البيانات التي تم حدوثها الكترونياً على الحاسوب.	26
				إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من نزاهة	27

					عمليات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة العمليات والارصدة مع الطرف الثالث.
28					إدراك أهمية اجراء الاختبارات الإضافية للتأكد من شمولية المعلومات التي تم حدوثها الكترونيا.
البعد الخامس: ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الإثبات من خلال ما يلي:					
29					توفر جميع الوثائق التي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية الكترونيا لدى العميل.
30					تعتبر أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيامه بعمله على أكمل وجه.
31					الاعتماد على مصادر خارجية ومستقلة عن العميل للحصول على أدلة اثبات يعتمد عليها في ابداء رأيه حول وضع العميل.
32					يعتبر نظام الرقابة الداخلية للعميل معيارا للحكم على بياناته المحاسبية.
33					الاعتماد على الطرق المباشرة (الفحص الفعلي والملاحظة) للحصول على معلومات حول وضع العميل.
34					استخدام تقنيات رقابية من أجل فحص المعلومات الالكترونية التي تخص العميل الامر الذي يسمح بالتدقيق وعدم النكران
35					استخدام تقنيات رقابية متطورة من أجل اظهار المصادقة للمستند الالكتروني.
36					الحاجة الى معدات وتقنيات (وورد اكسل واكرويات ...) لقراءة البيانات الالكترونية.
37					من أهم المعوقات التي تواجه المدقق اثناء تدقيق البيانات الالكترونية ان صيغتها منفصلة عن بعضها ويمكن تغييرها.
38					من اهم المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات اثناء تدقيق البيانات الالكترونية بأن مسار المراجعة المتعلق بها ربما لا يكن متاحا في وقت المراجعة وبالتالي الوصول الى هذه البيانات يكون اكثر صعوبة.
39					الاعتماد على تقنيات خاصة للتحقق من صحة التوقيع على العملية التي تمت الكترونيا وإمكانية اعتماده.
40					الاعتماد على برامج التدقيق العامة (GAPS) لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية وذلك من خلال طباعة نتائج التدقيق من برنامج التدقيق الالكتروني.
41					الاعتماد في المصادقات التي تمت الكترونيا على البريد

					الإلكتروني للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى المنشأة.
البعد السادس: اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الإلكترونية					
					42 أخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل في التجارة الإلكترونية بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات
					43 اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الإلكترونية بعين الاعتبار بعين الاعتبار ضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمل المحاسبي.
					44 اخذ نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالعميل المتعامل بالتجارة الإلكترونية بعين الاعتبار ضرورة إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات باستخدام الحاسبات وملحقاتها.
					45 تأثر المجموعة المستندية التي تعتبر احد مقومات نظام المعلومات المحاسبي بالتجارة الإلكترونية بحيث تصبح تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق لدى العميل.
					46 تأثر المجموعة الدفترية بحيث أصبحت تتضمن مجموعة جديدة من البيانات الموجودة في المستندات الاصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق لدى العميل.
					47 تأثر دليل الحسابات بحيث تم تطويره بالشكل الذي يحافظ على سرية بالشكل الأفضل
					48 تأثر القوائم المالية التي تعتبر أحد مقومات النظام المحاسبي بالتجارة الإلكترونية بحيث أصبحت اكثر دقة.
المحور الثالث: مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير:					
					49 الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
					50 القدرة على تحديد الظروف التي منعت العميل من الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية الموضوعية.
					51 القدرة على الافصاح الكافي حول عدالة مخرجات النظام الإلكتروني
					52 القيام بالإشارة بوضوح الى الرأي حول مدى عدالة مخرجات النظام

ملحق (12) أسماء المحكمين:

الرقم	اسم الدكتور	الجامعة
1	الدكتور إبراهيم عتيق	جامعة القدس
2	الدكتور فراس بركات	جامعة القدس
3	الدكتور ساهر عقل	جامعة بيرزيت
4	الدكتور عكرمة غيث	جامعة القدس المفتوحة

قائمة الجداول:

- جدول رقم (1): متغيرات الدراسة 42
- جدول رقم (2): معيار تحديد الاتجاه 46
- جدول رقم (3) خصائص المستجيبين داخل عينة الدراسة 46
- جدول رقم (4): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لجميع المجالات 48
- جدول رقم (5): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تمتع المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013 49
- جدول رقم (6): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل 51
- جدول رقم (7): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية 53
- جدول رقم (8): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية 55
- جدول رقم (9): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ادراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الإضافية 56
- جدول رقم (10): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ادراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الإثبات 58
- جدول رقم (11) : الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية 61

- جدول رقم (12): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير 64
- جدول رقم (13): الأوساط الحسابية ودرجة الالتزام للدرجات الكلية لجميع المجالات 66
- قائمة الملاحق:**
- ملحق رقم (1): جدول معاملات الثبات لمجالات الدراسة..... 76
- ملحق رقم (2): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور مدى التزام المدقق بمعايير التأهيل العامة المحددة بمعيار التدقيق 1013 77
- ملحق رقم (3): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد مستوى معرفة المدقق ببيئة العمل..... 78
- ملحق رقم (4): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد تعامل مدقق الحسابات مع مخاطر التجارة الالكترونية 79
- ملحق رقم (5): جدول معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد قدرة مدقق الحسابات على تقييم نظام الرقابة الداخلية 80
- ملحق رقم (6): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد إدراك مدقق الحسابات لأهمية اجراء الاختبارات الاضافية 81
- ملحق رقم (7): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد إدراك مدقق الحسابات لأهمية استخدام أدلة الاثبات 82
- ملحق رقم (8): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لبعد اعتبارات هامة عند قيام المدقق بمراجعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية. 83
- ملحق رقم (9): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور مدى التزام المدقق بمعايير الإبلاغ واعداد التقارير. 84
- ملحق رقم (10): جدول تلخيص الدراسات السابقة 85
- ملحق رقم (11): الاستبانة..... 91

فهرس المحتويات

د.....	الاهداء	
أ.....	إقرار	
ب.....	الشكر والتقدير	
ج.....	ملخص الدراسة	
ه.....	Abstract	
1.....	الفصل الاول	
1.....	المقدمة	1.1
2.....	مشكلة الدراسة	2.1
4.....	أهداف الدراسة	3.1
4.....	حدود الدراسة	4.1
5.....	مصطلحات الدراسة	5.1
6.....	الفصل الثاني	
6.....	المحور الاول: التدقيق	1.2
13.....	المحور الثاني: التجارة الإلكترونية	2.2
26.....	المحور الرابع: الدراسات السابقة	4.2
26.....	الدراسات العربية	1.4.2
33.....	الدراسة الأجنبية	1.4.2
38.....	ما يميز الدراسة	3.2.4
40.....	الفصل الثالث	
40.....	مقدمة	1.3
40.....	منهجية الدراسة	2.3
41.....	فرضيات الدراسة	3.3

42	4.3 متغيرات الدراسة
42	5.3 مجتمع الدراسة
42	6.3 عينة الدراسة
43	7.3 وصف أداة الدراسة
43	8.3 ثبات أداة الدراسة
44	9.3 صدق الأداة
45	10.3 المعالجة الإحصائية
46	11.3 معيار تحديد الاتجاه
66	الفصل الرابع
66	1.4 فرضيات الدراسة
69	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
69	5.1 نتائج الدراسة
71	5.2 التوصيات
72	فهرس المصادر والمراجع
72	المراجع العربية
74	المراجع الأجنبية
76	الملاحق
99	فهرس المحتويات